

إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة  
الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)



قدمتها :

إنتان نور الحبيبة

رقم التسجيل : ٣٦،٢٠١٥،٣١٠٦،٢٣

قسم مقارنة المذاهب

كلية الشريعة

جامعة دار السلام كونتور

١٤٤٠م/٢٠١٩هـ

إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة  
الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

بحث جامعي

مقدم لاستكمال شرط من شروط إتمام الدراسة  
لدرجة الليسانس في قسم مقارنة المذاهب

قدمتها الطالبة

إنتان نور الحبيبة

رقم التسجيل:

٣٦،٢٠١٥،٣١٠٦،٢٣

تحت إشراف

الأستاذة حفظة المنورة، M. A, Hk

قسم مقارنة المذاهب

كلية الشريعة

جامعة دار السلام كونتور

١٤٤٠م/٢٠١٩هـ



UNIDA

GONTOR

UNIVERSITAS DARUSSALAM GONTOR

## ABSTRAK

### **PENETAPAN DISPENSASI NIKAH AKIBAT HAMIL DILUAR NIKAH DI PENGADILAN AGAMA MAGETAN (ANALISIS HUKUM ISLAM)**

**Intan Nurul Habibah**  
**36.2015.31.06.23**

Permohonan dispensasi nikah diajukan dalam rangka menjaga kehormatan dan martabat keluarga dari segala perilaku yang dilarang dan menyimpang dari nilai-nilai agama dan hukum yang berlaku. Demi menghindari kemudharatan yang lebih besar, pernikahan dibawah umur seringkali menjadi solusi untuk menyelesaikan masalah yang dihadapi kalangan remaja, yang disebabkan hamil diluar nikah.

Penelitian ini bertujuan untuk mengetahui bagaimana pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nika akibat hamil diluar nikah dan bagaimana pandangan hukum Islam terhadap pertimbangan hakim dalam mengabulkan dispensasi nikah akibat hamil diluar nikah.

Metode yang digunakan dalam penelitian ini adalah metode pengumpulan data melalui riset pustaka dan riset lapangan, metode interview, dan metode penulisan yang disusun secara sistematis, dikaji, kemudian ditarik sebuah kesimpulan dalam hubungan dengan masalah yang diteliti.

Dari penelitian ini dapat disimpulkan bahwa pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil diluar nikah adalah berdasarkan: karena hamil diluar nikah, untuk menolak kemudharatan daripada mengambil manfaat, untuk kemaslahatan bagi anak yang akan dilahirkan, dan kedewasaan calon mempelai laki-laki. Tinjauan hukum Islam terhadap pertimbangan hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil dapat dibenarkan, demi melihat kemashlahatan kedua belah pihak. Namun mengenai nasab anak yang dilahirkan, peneliti cenderung kepada pendapat para ulama yang mengatakan bahwa anak hasil zina hanya memiliki nasab kepada ibunya.

**Kata Kunci: dispensasi nikah, hamil diluar nikah.**

## ملخص

### إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

إينتان نور الحبيبة

٣٢،٦٠١٣،٥١٠٢،٦٣

يتم تقديم طلب الاستعفاء عن الزواج من أجل الحفاظ على شرف وكرامة الأسرة من أي سلوك محظور وينحرف عن القيم الدينية والقانون المعمول به. من أجل تجنب المزيد من الأذى، غالباً ما يكون الزواج دون السن هو التحليل لحل المشكلات التي يواجهها المراهقون، والتي تنتج عن الحمل خارج الزواج.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيف اعتبارات القضاة في منح طلب الاستعفاء بسبب الحمل خارج إطار الزواج وكيف ينظر القانون الإسلامي إلى نظر القضاة في منح الاستغناء عن الزواج بسبب الحمل خارج الزواج.

الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة هي طريقة جمع البيانات من خلال البحوث المكتبية والبحث الميداني، وأساليب المقابلة، وطرق الكتابة التي يتم تجميعها ومراجعتها بشكل منهجي، ثم استخلاص استنتاج فيما يتعلق بالمشكلة قيد الدراسة.

من هذه الدراسة، يمكن الاستنتاج أن نظر القضاة في منح طلبات الاستغناء عن الزواج بسبب الحمل خارج الزواج يعتمد على: الحمل خارج إطار الزواج، ورفض الأذى بدلاً من الاستفادة منه، لصالح الطفل الذي يولد، ونضح العريس المحتملين. يمكن تبرير نظرة عامة على الشريعة الإسلامية ضد نظر القضاة في منح طلب الاستغناء عن الزواج بسبب الحمل، من أجل رؤية فائدة الطرفين. لكن فيما يتعلق بنسب الأطفال المولودين، يميل الباحثة إلى رأي العلماء الذين يقولون إن طفل الزنا لا يملك النسب إلا لأمه.

الكلمات المفتاحية: الاستغناء عن الزواج، الحمل خارج الزواج.

رسالة عميد كلية الشريعة عن تسليم البحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تسلمت كلية الشريعة بجامعة دارالسلام كونتور فونوروكو إنونيسيا الرسالة التي كتبها الطالبة:

الإسم : إينتان نور الحبيبة

رقم دفتر القيد : ٣٦.٢٠١٥.٣.١.٠٦٢٣

العنوان : إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة الدينية

ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

ما يقصد به الحصول على درجة الليسانس في كلية الشريعة قسم مقارنة المذاهب العام

الدراسي ٢٠١٩/١٤٤٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرا بسمان، ١٠ رمضان ١٤٤٠

١٥ مايو ٢٠١٩

عميد كلية الشريعة



(السيد إمام كمال الدين، Lc., M.Hum)

رسالة المشرف إلى عميد كلية الشريعة

إلى حضرة عميد كلية الشريعة

بجامعة دارالسلام كونتور فونوروكو إندونيسيا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد التحية والاحترام أقدم البحث الذي كتبتها الطالبة:

الإسم : إبتنان نور الحبيبة

رقم دفتر القيد : ٣٦.٢٠١٥.٣.١.٠٦٢٣

العنوان : إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة

الدينية ماغيهان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

وقد طالعنا وقشنا هذا البحث وأدخلنا فيه التعديلات والإصلاحات ما يجعله

صالحا لوفاء شروط الامتحان للحصول على درجة الليسانس بكلية الشريعة قسم مقارنة

للمذاهب. ونرجو التكرم من فضيلتكم بإجراء المناقشة في وقت قريب. هنا وتفضلوا

بقبول الشكر وفائق الاحترام.

تحريرا بسيمان، ٢٦ شعبان ١٤٤٠

٢ مايو ٢٠١٩

المشرفة،



(السيدة حفظة المنورة، M. A. Hk)

إقرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا الموقعة أدناه،

الاسم : إبتنان نور الحبيبة

رقم دفتر القيد : ٣٦.٢٠١٥.٣.١.٠٦٢٣

العنوان : إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من

المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

أقرت بأنّ هذا البحث عمل أصلي لي وحدي ولم يسبق نشره أم كتابته للحصول على أية درجة عملية في أية جامعة كما أنه ليس جزءا من الرسائل الجامعية الأخرى. وإذا ثبت يوما أنّ هذا البحث منتحل من عمل الغير، أنا مستعدة لقبول أية عقوبات أكاديمية حسب ما تنصه لوائح الجامعة.

تحريره إسيمان، ٢٦ شعبان ١٤٤٠

٢ مايو ٢٠١٩



(إبتنان نور الحبيبة)



تقرير لجنة مناقشة الرسالة

أجرت لجنة امتحان الرسالة للحصول على درجة اليسانس بكلية الشريعة قسم مقارنة

المذاهب بجامعة دارالسلام كوتنور فونوروكو الامتحان في:

اليوم : الخميس

المكان : جامعة دارالسلام كوتنور

فقرت أن الطالبة،

الإسم : إبتان نور الحبيبة

رقم دفتر القيد : ٣٦.٢٠١٥.٣.١.٠٦٢٣

العنوان : إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة

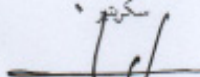
الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)


قد نجحت في مناقشة رسالتها واستحققت درجة اليسانس في قسم

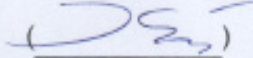
مقارنة للمذاهب.

تحريرا بسيمان، ٢٦ شعبان ١٤٤٠

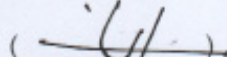
٢ مايو ٢٠١٩

  
سكرتير  
(السيد إيمان نور هداية، M.A.)

رئيس لجنة الامتحان  
  
(الأستاذة حفظة المنورة، M. A. Hk)



للمتحن الأول : السيد إمام إسكرام، Lc



للمتحن الثاني : السيد إيمان نور هداية، M.A.

# إهداء

أهدى هذا البحث بخلوص فوائده

إلى

والذي المحبوبين الحاج سوغيهرتا والحاجة محمودة الذان ريباني هذباباني بالرحمة  
وبكل صبرهما وبنصائحهما إلى أن أكون ما كنت عليه الآن، عسى أن يحقق الله  
لهما الأمل العالية والحياة العيدة في الدنيا والآخرة.

## كلمة الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، الذي أنعمنا بنعمة الإسلام وهدانا للحق المبين، وأحل لنا الطيبات وحرم علينا الخبيثات. والصلاة والسلام على رسوله الكريم وخاتم النبيين وإمام المرسلين، وأخذ بيده البشرية إلى سبيل الحق والرشاد وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم البعث والنشور تمسكو بهدى الرسالة إلى يوم الدين.

فبعون الله وفضله تمت كتابة هذه الرسالة، ومن المؤكد أن الباحثة لا تقدر على إنجاز بحثها هذا دون مساعدة غيرها، وكان من البدهي أن تقدم جزيل شكرها وافائق احترامها في هذه المناسبة إلى:

١. أصحاب الفضيلة رؤساء معهد دارالسلام كونتور كياهي الحاج الدكتور عبد الله شكري زركشي، M. A، وكياهي الحاج حسن عبد الله سهل، وكياهي الحاج شمس الهادي عبدان، S. Ag، الذين بذلوا جهدهم وأخلصوا نيتهم لتربية أبناء الأمة وتهذبهم.

٢. سادة رئيس جامعة دارالسلام الإسلامية الأستاذ الدكتور أمل فتح الله زركشي، M.A، ونوابه الذين قاموا برياسة هذه الجامعة وإدارتها.

٣. السيد عميد كلية الشريعة بجامعة دارالسلام الإسلامية الحاج إمام كمال الدين، Lc., M.Hum، الذي قام بتدبير هذه الكلية.

٤. فضيلة رئيسة قسم الشريعة الإسلامية السيدة ريا رحموتي، M. A، على جميع تشجيعاتها في اتمام هذا البحث

٥. فضيلة مشرفة السيدة حفظة المنورة، M. A, HK، التي بذلت جهدها ووقتها للإشراف التام على كتابة هذا البحث، بكل صبر وتشجيعها إيايها
٦. والدي المحبوبان، أبي "سوغيهرتا، S. Pd" وأميّ "محمدة" الذان قاما بتربيتها بغاية صبرهما ولطفهما ومودّتهما وعلى كل التشجيعات والدعاء الخالص إلى أتمت كتابة هذا البحث في وقت معين.
٧. الأخوات في مجلس جامعة دارالسلام على كل تشجيعات والنصائح للباحثة
٨. والأخواتي خريجات ٢٠١٥ "الجيل الرّبّني" والأخوات الأخرى المحبوبات اللائي قامت بمساعدة الباحثة ماليا وروحيا في إتمام هذا البحث.
٩. جميع الطالبات للفصل الثاني وخاصّة لبناتي العزيزات الفصل الثاني E ٢٠١٩ بكلية المعلمات الإسلامية بمعهد دارالسلام كونتور للبنات الحرم الثالث للتربية الإسلامية الحديثة على إتاحتني الفرصة هن لمساعدة الباحثة في قضاء الاحتياجات.
١٠. وصاحبة الحنونة في كلفة الشريعة خاصّة مقارنة المذاهب. التي قد أعطتني التشجيعات والمساعدات لمساعدة الباحثة في قضاء الاحتياجات، هداية إلى الله عسى أن يوافقهم ويوفر لهم الجزاء والثواب في الدنيا والآخرة، أمين يا رب العالمين. حسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير.

تحريرا بسيمان، ٢٦ شعبان ١٤٤٠

٢ مايو ٢٠١٩

الباحثة

(إبتنان نور الحبيبة)

## محتويات البحث

د	فكرة تجريدية إندونيسية .....
هـ	فكرة تجريدية عربية .....
و	رسالة المشرف إلى عميد كلية أصول الدين .....
ز	رسالة عميد كلية أصول الدين عن تسليم البحث .....
ح	تقرير لجنة مناقشة الرسالة .....
ط	إقرار .....
ي	الإهداء .....
ك	كلية شكر وتقدير .....
م	محتويات البحث .....

### الباب الأول: المقدمة

١	أ. خلفية البحث .....
٥	ب. تحديد المسألة .....
٥	ج. أهداف البحث .....
٥	د. أهمية البحث .....
٦	هـ. البحوث السابقة .....
٩	و. الإطار النظري .....
١٢	ز. منهج البحث .....

١٢	.....	١ . نوع البحث
١٢	.....	٢ . مصادر البيانات
١٣	.....	٣ . طبيعة البحث
١٣	.....	٤ . طريقة النهج
١٣	.....	٥ . أسلوب جمع البيانات
١٤	.....	٦ . تحليل البيانات
١٥	.....	ح . تنظيم كتابة تقرير البحث

## الباب الثاني: النظرة العامة عن ترخيص النكاح ونكاح الحامل

١٧	.....	أ. ترخيص النكاح
١٧	.....	١ . ترخيص النكاح عند القانون الوضعي
١٧	.....	أ) فهم ترخيص النكاح
١٩	.....	ب) الأساس القانوني للاستعفاء عن الزواج
٢١	.....	٢ . ترخيص النكاح عند الشريعة الإسلامية
٢١	.....	أ) فهم ترخيص النكاح
٢٣	.....	ب) الأساس القانوني للاستعفاء عن الزواج
٢٤	.....	ج) وجهة نظر العلماء من الاستعفاء عن الزواج
٢٥	.....	ب. حامل خارج الزواج
٢٥	.....	١ . الحامل خارج الزواج عند القانون الوضعي
٢٥	.....	أ) فهم الحمل خارج الزواج

٢٦	.....(ب) الأساس القانوني لترخيص الزواج
٢٨	.....٢. الحمل خارج الزواج عند الشريعة الإسلامية
٢٨	.....(أ) فهم الحمل خارج الزواج
٢٨	.....(ب) الأساس القانوني لترخيص الزواج

### الباب الثالث: إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج في المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

٣٣	..... أ. الوصف العام للمحكمة الدينية ماغيتان
٣٣	.....١. تاريخ تأسيس المؤسسة المحكمة الدينية ماغيتان
٣٤	.....٢. أهداف مؤسسة المحكمة الدينية ماغيتان
٣٤	.....٣. الهيكل التنظيم المحكمة الدينية ماغيتان
٣٥	.....٤. الوظائف الرئيسية في المحكمة الدينية ماغيتان
	ب. الاعتبارات القضائية في إصدار ترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغيتان..... ٣٦
	ج. تحليل الاعتبارات القضائية في إصدار ترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغيتان عند الشريعة الإسلامية..... ٤٠

### الباب الرابع: الخاتمة

٤٧	..... أ. الاستنتاج
٤٩	..... ب. اقتراحات

٥١	.....	مصادر البحث
٥٧	.....	ملحق



## الباب الأول

### مقدمة

#### أ. خلفية البحث

المشكلة التي يجب أن تكون إشعاعة في هذا الوقت هي أن معدل الحمل بين المراهقين لا يزال مرتفعًا للغاية، ويمكن إثبات ذلك من الملاحظات وأيضًا الاستطلاع الذي أجراه مجلس التنسيق لتنظيم الأسرة الوطني (BKKBN) في عام ٢٠١٣، استنادًا إلى عدد المراهقين (١٤ - ١٩ عامًا) ٣٤ مليون (١٩,٦٪) من إجمالي سكان إندونيسيا، فيتجاوز عدد الجنس المجاني في جميع المدن الرئيسية في إندونيسيا ٥٠٪. ذكرت نتائج الاستطلاع أن حوالي ٣٠ ٪ انتهى بهم المطاف في الزواج «القسري» بسبب الحمل في سن مبكر.<sup>١</sup>

وقد نشأ ذلك بزيادة شذوذ جنسي ويتم تنفيذه بشكل مفتوح مع الفخر. وذلك تسبب إلى حدوث الحملات، حالات الكثيرة خارج نطاق الزواج تسبب الذعر بالنسبة للمرأة ولعائلتها. ولتجنب الإحراج تجاه المجتمع، يصبح التزويج في حالة الحمل خيارًا، رغم أنه لا يزال دون بلوغ السن القانونية. هذا الموقف هو السبب في ارتفاع الزواج دون بلوغ السن القانونية، حيث لم تصل بين الرجل والمرأة إلى الحد الأدنى لسن الزواج.

---

<sup>1</sup> Fitriana Diah Proboastiningrum, Studi Kasus Penyesuaian Diri Dan Sosial Remaja Hamil Di Luar Nikah, Skripsi, Fakultas Ilmu Pendidikan, Universitas Negeri Yogyakarta, 2016.

<sup>2</sup> wibisana, Perkawinan Wanita Hamil Diluar Nikah Serta Akibat Hukumnya Perspektif Fikih Dan Hukum Positif, Jurnal Pendidikan Agama Islam-Ta'lim, Vol. 15, No. 1, 2017.

فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج، فقد نص عليه قانون الزواج رقم. ١ من ١٩٧٤ الفصل ٧ التي تنص على «الزواج لا يسمح إلا إذا كان قد بلغ الرجل ١٩ سنة وقد بلغت المرأة ١٦ سن». إن وجود القانون المتعلق بالحد الأدنى لسن الزواج هو المحاولة بذلتها الحكومة لتقليل الضرر الناجم، مثل ارتفاع معدلات المواليد، ومعدلات الأمهات الوفيلت والأطفال اللائى تحويهم، وكذلك زيادة معدلات الطلاق.<sup>٤</sup> نشأت الزيادة في معدلات الطلاق بسبب عدم بلوغ الزوج أو الزوجة.

بجيث يكون البلوغ في الزواج، يلعب البلوغ كل من المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية، والعواطف والمسؤوليات، والأفكار وقيم الحياة والمعتقدات أو الدين دورا هاما في تشكيل المعتقدات لتحقيق مستوى السعادة والرفاهية في الأسرة.<sup>٥</sup>

لذلك يمكن أن نستنتج أن الغرض من الزواج وفقا للقانون رقم. ١ من عام ١٩٧٤ بشأن الزواج هو تشكيل أسرة سعيدة وأزلية، وعلى الأساس الإلهي. والغرض من الزواج الذي ذكره بعض العلماء في الشريعة الإسلامية، منهم الدكتور مصدر حلمي وهو يقول بأن الغرض من الزواج عند الإسلام هو الإضافة إلى تلبية الاحتياجات المادية والروحية، وتكوين الأسرة وحفظ الذرية الطيبة في الحياة، ومنع الزنا، وجود السلام والهدوء للأشخاص المعينين وعائلاتهم و المجتمع.<sup>٦</sup>

<sup>3</sup> Amiur Nuruddin dan Azhari Akmal Tarigan, *Hukum Perdata Islam di Indonesia: Studi Kritis Perkembangan Hukum Islam dari Fikih*, UU No 1/1974 sampai KHI, Cet. III, (Jakarta: Kencana, 2006), hlm. 23-24

<sup>4</sup> *Ibid.*, hlm. 71

<sup>5</sup> Hasan Basri, *Keluarga Sakinah: Tinjauan Psikologi dan Agama*, (Yogyakarta: Pustaka Pelajar, 1999), hlm. 8.

<sup>6</sup> Wasman dan Wardah Nuroniyah, *Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia: Perbandingan Fiqih dan Hukum Positif*, (Cirebon: Teras, 2011), hlm. 37

عند محمد طالب، فإن الغرض من الزواج هو إنشاء نظام الحياة السكينة والمودة والرحمة، من أجل مضاعفة النسل والحفاظ عليهما، وإقامة روابط ومسؤوليات عائلية بين أفراد الأسرة من أجل سلامتهم وأمنهم ورفاهيتهم في التنقل بين الحياة الأسرية والعلاقات والمجتمع.<sup>٧</sup>

لتحقيق هدف الزواج، يحظر الإسلام جميع أشكال العلاقات الجنسية خارج عقدة الزواج ويدافع عن الزواج. لأنه بشكل عام يحتاج كل إنسان الحاجة الجنسية والحفاظ على ذرية. إذا لم يتم توجيه الدافع الجنسي في مكانه، فهذا شيء لا يتماشى مع المعايير الدينية والاجتماعية، فسيؤدي ذلك إلى السلبية. كما في حالة الزواج الحامل، أي أن تتزوج امرأة حاملة خارج إطار الزواج، سواء كانت متزوجة من رجل يلحقها أو لا يلحقها.<sup>٨</sup>

و في الواقع قد سبق الشاب في اتصال الجنسي قبل عقد الزواج. وهذا يسبب إلى وجوب عقد الزواج إما لم يبلغ إلى حد الأذني. وعندما يحدث ذلك، يجب على كلا المرشحين تقديم رخصة الزواج إلى المحكمة المحلية.

الاستعفاء هو استثناء من أحكام اللوائح أو القوانين التي ينبغي تطبيقها رسميًا.<sup>٩</sup> تشمل بعض العوامل التي أصبحت خلفية تقديم الاستعفاء عن الزواج هي الدينية والثقافية و الاقتصادية و التعليمية والحامل بالفعل.<sup>١٠</sup>

<sup>7</sup> Muhammad Thalib, *Karakteristik Pernikahan Islami*, (Yogyakarta: Pro-U Media,2008), hlm. 73.

<sup>8</sup> Abdul Rahman Ghazali, *Fiqh Munakahat*, (Jakarta: Perdana Media Group, Kencana, 2008), hlm. 124.

<sup>9</sup> Zulkifli dan Jimmy P., *Kamus Hukum: Dictionary of Law*, Cet. I, (Surabaya: Grahamedia Press, 2012), hlm. 143.

<sup>10</sup> Munadhiroh, *Kajian Hukum Terhadap Permohonan Dispensasi Kawin Pada Perempuan Di Bawah Umur di Pengadilan Agama Semarang (Studi Kesehatan Reproduksi)*, Jurnal Idea Hukum, vol. 2, No. 1, 2016.

العوامل الحامل بالفعل هي نتيجة لزيادة شذوذ الجنس بين المراهقين. لذلك إذا كانت المرأة حامل، فيجب أن تكون متزوجة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حالة الزواج دون السن القانونية.

تستمر قضية الزواج المبكر في محكمة الدينية ماغيتان في الزيادة كل عام في عام ٢٠١٦، وهناك ٦٢ قضية، في عام ٢٠١٧ كان هناك ٦٨ قضية، في عام ٢٠١٨ كان هناك ٦٨ قضية. سبب زيادة الزواج المبكر في المحكمة الدينية المحلية ماغيتان مما الشابات الحاملات اللاتي لم تبلغ السن والحاملات قبل عقد الزواج.

من بين حالات الزواج دون السن القانونية التي دخلت المحكمة الدينية ماغيتان، وافق القاضي على جميع قضايا رفع الدعوى بسبب الزواج. من هنا يرى الباحثة أن القاضي يسهل برخصة الزواج بسبب الحمل، لذلك يبدو كأنه تقنين الزنا.

إذا سامح بالزواج الحوامل، فسيكون هذا مرضاً وراثياً. عندما يُسمح لشخص واحد بالزواج بعد الحمل، سيتم فتح طريق الزنا كما هو الحال في إندونيسيا، إذا لم يوافق الوالدان، فسوف يفكر في الحمل خارج الزواج لأجل الزواج. لأنهم لا يفهمون العواقب القانونية للطفل. الشيء الذي يأتي من قدم غير طيب له عواقب عقابية.

بناءً على الشرح الوارد أعلاه، ترغب الباحثة في دراسة هذه المسألة بشكل أكبر من ناحية الشريعة الإسلامية بعنوان «إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج في المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)».

## ب. تحديد المسألة

مؤسسًا عن خلفية البحث المذكورة، ليكون البحث موضوعيًا، ولا يكون متوسّعًا بلا ترتيب، صدرت الباحثةُ ببحثها فيما يلي:

أ. ما هي اعتبارات قضاة محكمة الدينية ماغيتان في إصدار ترخيص الزواج الحامل؟

ب. كيف اعتبارات قضاة محكمة الدينية ماغيتان في إصدار ترخيص الزواج الحامل في محكمة الدينية ماغيتان عند الشريعة الإسلامية؟

## ج. أهداف البحث

الأهداف التي أرادت الباحثة الوصول إليها في بحثها هي:

١. لوصف اعتبارات قضاة محكمة الدينية ماغيتان في ترخيص الزواج الحامل
٢. لمعرفة اعتبارات قضاة محكمة الدينية ماغيتان في ترخيص الزواج الحامل في محكمة الدينية ماغيتان عند الشريعة الإسلامية.

## د. أهمية البحث

ترجُو الباحثةُ بعدَ إتمامها في كتابة هذا البحث المتواضع الحصول على استيفاء بعض الأهميات التالية:

١. مساهمة من الأفكار للإضافة إلى كنوز العلوم، وخاصة في مجال دراسات المشكلة القانونية؛
٢. لتنوير المجتمع في استكشاف مختلف القضايا المتعلقة بمشاكل قانون الأسرة بالإضافة إلى حلول لهذه المشكلات التي لها صلة بنتائج البحوث المتعلقة بطلبات صرف الزواج بسبب الحمل خارج الزواج في المحكمة الدينية ماغيتان.

## هـ. البحوث السابقة

لهذا البحث تحتاج الباحثة إلى البحوث العلميّة المتعلّقة بهذا البحث

منها:

الدورية بموضوع، **"Pertimbangan Hakim dalam Penetapan**

**Dispensasi Perkawinan Dini Akibat Hamil di Luar Nikah pada**

**"Pengadilan Agama Bantul"**.<sup>١١</sup> بقلم باجيا أجونج برابوو، طالب في

جامعة يوجياكرتا. ذكر البحث، في تحليل موقف «مجموع القانون الإسلامي

(KHI) كأساس للقضاة في تحديد الاستعفاء عن الزواج المبكر، ولا سيما

الاستعفاء عن الزواج المبكر بسبب الحمل خارج إطار الزواج، وكذلك الآثار

القانونية المترتبة على الاستغناء عن الزواج المبكر بسبب الحمل خارج نطاق

الزواج في محكمة بانتول الدينية، في حين أن البحث الذي قام به الباحثون،

حلل نظر القضاة في منح الإعفاء من الزواج بسبب الحمل خارج إطار الزواج

إذا نظر إليه من الشريعة الإسلامية. وتحليل السبب في أن القاضي من السهل

للاغاية إعطاء الاستعفاء عن الزواج بسبب الحمل.

الدورية بموضوع، **"Dispensasi Perkawinan Di Bawah Umur**

**Akibat Hamil Di Luar Nikah (Studi Di Pengadilan Agama**

**Demak)**<sup>١٢</sup> بحثته نيتا فطمواتي وأخوات في كيفية تسوية طلب الاستعفاء

<sup>11</sup> Bagya Agung Prabowo, *Pertimbangan Hakim dalam Penetapan Dispensasi Perkawinan Dini Akibat Hamil di Luar Nikah pada Pengadilan Agama Bantul, Jurnal Hukum IUS QUIA IUSTUM*, No. 2, Vol. 20. 2013.

<sup>12</sup> Nita Fatmawati, dkk., *Dispensasi Perkawinan Di Bawah Umur Akibat Hamil Di Luar Nikah (Studi Di Pengadilan Agama Demak)*, *Diponegoro Law Review*, No. 2, Vol. 5, 2016.

عن الزواج في الحالات الحامل خارج الزواج من قبل قاضي محكمة دينية ومناقشة تأثير منح عريضة الاستغناء عن الزواج في حالات الحمل خارج إطار الزواج. وفيه يناقش أيضاً أسباب التطبيق المقترح للاستغناء عن الزواج.

الدورية بموضوع، **"Penetapan Dispensasi Nikah Akibat Hamil**

**Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama Yogyakarta Tahun 2010-2015**

**"(Analisis Hukum Acara Peradilan)"**.<sup>١٣</sup> كتابة نور العناية، طالبة بجامعة سنن كاليجاغا الحكومية الإسلامية في يوكياكرتا. في الدراسة ناقشت الأدلة والاعتبارات القانونية التي وضعت الأساس من قبل قضاة محكمة يوكياكرتا والتي سيتم مراجعتها من حيث القانون الإجرائي المطبق في المحاكم الدينية. لأن صعود الاختلاط بين المراهقين قد أدى إلى الحمل خارج نطاق الزوجية كعامل رئيسي في العديد من طلبات الزواج المقترحة للمحاكم الدينية. بحيث تكون المحكمة الدينية كمؤسسة مرخص لها بفحص قضايا الطلب وسماعها والبت فيها وتسويتها وفقاً للقانون الإجرائي المعمول به واستناداً إلى الأدلة والاعتبارات القانونية القوية لصياغة قرار بالزواج.

الدورية بموضوع، **"penetapan Dispensasi Kawin Akibat Hamil**

**"Pra-Nikah Ditinjau Dari Aspek Maqashid Syari'ah"**.<sup>١٤</sup> بحثت الدورية

في كيفية إحكام القاضي في إصدار الاستغناء عن الزواج بسبب الحمل قبل الزواج والجوانب الإسلامية المقيدة للشرعية في حكم القاضي. الطريقة

<sup>13</sup> Nurul Inayah, Penetapan Dispensasi Nikah Akibat Hamil Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama Yogyakarta Tahun 2010-2015 (Analisis Hukum Acara Peradilan), *Jurnal Al-Ahwal*, No. 2, Vol. 10, 2017.

<sup>14</sup> Rizkiyah Hasanah, penetapan Dispensasi Kawin Akibat Hamil Pra-Nikah Ditinjau Dari Aspek Maqashid Syari'ah, *Jurnal Aktualita*, Vol. 1, No. 1, 2018.

المستخدمة هي منهج المعيارى الوصفى التحليلى. فى تقرير محكمة بانىووانجى الدينية إذا نظرنا إليها من ناحية مقاصد الشريعة من حيث مصلحتها، فإنها تعطى الأولوية لجوانب صيانة الأبناء وذرية النصاب (حفظ النسل)، فى حين لم يتم الحفاظ على الدين (حفظ الدين).

كتابة البحث العلمى بموضوع **"Analisis Yuridis Terhadap Kemaslahatan Dalam Pertimbangan Hukum Penetapan Ijin Dispensasi Nikah Di Pengadilan Agama Kabupaten Malang"** كتابة

محمد بانجى ماهاردىكا هو طالب جامعة سنان أمبيل سورابايا الحكومية الإسلامية. فى بحثه فى الاعتبار القانونية فيما يتعلق بإنشاء ترخيص صرف الزواج فى المحكمة الدينية فى منطقة مالانج مع التحليل القانونى. والقضائى المعنى هو قانون الزواج رقم ١ لعام ١٩٧٤ وقانون حماية الطفل رقم ٣٥ لعام ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتغيرات فى القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢. فى هذه الحالة، تنشئ محكمة مقاطعة مالانج الدينية زواج الزواج الذى ينظر فقط فى المنفعة وهذا العنصر يتعارض مع حقوق الطفل المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠١٤، قانون جو رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ بشأن حماية الطفل. جميع الدراسات السابقة تتعلق بالاستعفاء عن الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزوجية، لكن يميز هذا البحث بالبحث السابق فى نظر القاضى فى منح طلب الاستعفاء عن الزواج بسبب الحمل فى محكمة الدينية ماغيتان إذا نظر إليه القانون الإسلامى ولم يبحث الباحثون السابقون فى هذه المسألة خاصة فى المحكمة الدينية ماغيتان.

<sup>15</sup> Muhammad Panji Mahardika, *Analisis Yuridis Terhadap Kemaslahatan Dalam Pertimbangan Hukum Penetapan Ijin Dispensasi Nikah Di Pengadilan Agama Kabupaten Malang*, Skripsi, Fakultas Syariah dan Hukum, UIN Sunan Ampel Surabaya, 2018.



## و. الإطار النظري

### ١. ترخيص الزواج

الترخيص أو الاستعفاء هو استثناء لأحكام اللوائح أو القوانين التي ينبغي تطبيقها رسمياً.<sup>١٦</sup> عند SF. Marbun dan Moh. Mahfud M.D الاستعفاء هو الفعل الذي يسبب إلى إبطال القوانين بسبب شيء خاص للغاية يوافي بعض الشروط المنصوص عليها في القانون ذي الصلة.<sup>١٧</sup> في القاموس الإندونيسي، يعتبر الاستعفاء عن الحجم الكبير استثناءً للقاعدة بسبب اعتبارات خاصة أو استثناءات من الالتزام أو الحظر. لذا فإن الاستعفاء هو بدل لشيء لا يُسمح في الواقع بتنفيذه أو تنفيذه.

الاستعفاء في الزواج لدون السن القانونية معطى للعرائس المحتملين الذين لم يبلغ إلى الحد الأدنى للسن كما هو منصوص عليه في الفصل ١٥ من KHI والفقرة (١) من الفصل ٧ من قانون الزواج التي تنص على، «لا يُسمح بالزواج إلا إذا وصل الرجل إلى سن ١٩ عامًا (تسعة عشر عامًا) وكانت المرأة قد بلغت السادسة عشرة (ستة عشر) عامًا، ويمكنها تقديم الاستغناء إلى المحكمة.<sup>١٨</sup>

<sup>16</sup> Soesilo Prajogo, *Kamus Hukum Internasional dan Indonesia*, (Wacana Intelektual Press, 2007), hlm.143.

<sup>17</sup> Ramadhita, *Diskresi Hakim: Pola Penyelesaian Kasus Dispensasi Perkawinan*, *De Jure Jurnal Syariah dan Hukum*, Vol. 6, No. 1, 2014, hlm. 67.

<sup>18</sup> *Undang-Undang Pokok perkawinan*, (Jakarta; Redaksi Sinar Grafika, 2006), hlm.

يتم تقديم الاستعفاء من قبل الوالدين المعنيين إلى المحكمة التي يغطي اختصاصها إقامة مقدم الطلب وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من الفصل ١٩,٧

## ٢. حامل خارج الزواج

تعريف الحمل عند Dr.B.M. Wara Kushartanti, MS المحاضرة في جامعة يويكارتا من الجنين هو إخصاب البويضوية بواسطة خلايا الحيوانات المنوية. بالنسبة للتعريف عند BKKBN (مجلس التنسيق لتنظيم الأسرة الوطني) فإن الحمل هو عملية تبدأ بإطلاق بويضوية ناضجة على قناة البيض ثم تلتقي بالحيوانات المنوية، ثم يتحد كل منهما لتشكيل خلايا تنمو<sup>٢٠</sup>. الحمل عبارة عن سلسلة من الأحداث الجديدة التي تحدث عندما يتم تخصيب البويضوية ويتطور إخصاب البويضوية في النهاية إلى جنين في النهاية (Guyton 1997)<sup>٢١</sup>.

لذلك نستنتج أن الحمل خارج الزواج هو عملية تصور الجنين نتيجة لقاءه بيض ناضج مع الحيوانات المنوية خارج رباط الزواج الشرعي. يُطلق عليه أيضاً زواج المرأة الحاملة، أي شخص حامل قبل تنفيذ عقد الزواج، ثم تزوج من الرجل الذي قام بتلقيحها<sup>٢٢</sup>. لا يمكن أن تتزوج المرأة الحاملة قبل عقد الزواج إلا من الرجل بمن زنى بها، كما

<sup>19</sup> Abdullah Tri Wahyudi, *Peradilan Agama di Indonesia*, (Yogyakarta; Pustaka Pelajar Offset, 2004), hlm. 96

<sup>20</sup> <https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html>, diakses 27 januari 2019.

<sup>21</sup> <https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/>, diakses 27 januari 2019.

<sup>22</sup> Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Indonesia*, (Jakarta; Sinar Grafika, 2014), hlm. 45.

هو منصوص عليه في الفقرة (١) من الفصل ٥٣ من مجموعة الشريعة الإسلامية التي تنص على ما يلي: «تمكن للمرأة الحاملة خارج الزواج أن تتزوج من الرجل الذي يلحقها».<sup>٢٣</sup> لذلك في مسألة الزواج من المرأة الحاملة، هناك حاجة إلى الحذر والحكمة، لا سيما بالنسبة لموظفي تسجيل الزواج. الغرض لأن يجعل المتزوج الملحق المرأة، لأنه من الممكن أن المتزوج ليس ملحق المرأة.

### ٣. اعتبارات أساسية وقضائية

يتكون هذا القسم من أسباب الفصل (الاعتبار) والتي تبدأ عادةً بكلمة «وزن» ومن الأساس الذي يبدأ عادةً بكلمة «تذكر».<sup>٢٤</sup>

الاعتبارات أو غالباً ما يتم اعتبارها هي أساس القرارات. تنقسم الاعتبارات في القرارات المدنية إلى ٢، وهي النظر في القضية أو الحدث والنظر في القانون. في العملية المدنية، هناك تقسيم دائم للمهام بين الحزب والقاضي: يجب على الأطراف تحديد الحدث، في حين أن المسألة القانونية هي مسألة القاضي. في الإجراءات الجنائية، الأمر ليس كذلك ؛ هنا يوجد مزيج من إعداد الأحداث واكتشاف القانون كنتيجة للأمل في «البحث عن الحقيقة المادية».<sup>٢٥</sup>

<sup>23</sup> Fokus Media, *Kompilasi Hukum Islam*, (Bandung, Cet. Ke-2, 2007), hlm. 20.

<sup>24</sup> Roihan A. Rasyid, *Hukum Acara Peradilan Agama*, (Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada, 1991), hlm. 206

<sup>25</sup> Sudikno Mertokusumo, *Hukum Acara Perdata Indonesia*, (Yogyakarta: Liberty yogyakarta, 2002), hlm. 221

## ز. منهج البحث

المنهج المستخدم عند الباحثة هو منهج البحث المكتبي فتعيين منهج البحث في كتابة البحث من قسم مهم لأنه ييسر في تحصيل البيانات عن الموضوع المبحوث وتنتج النتيجة الحاصلة.

### ١. نوع البحث

نوع البحث المستخدم في إعداد هذا البحث هو دراسة مكتبية. إن البحث المكتبي هو بحث يهدف إلى إنشاء قانون علمي، أو إنشاء نموذج أو الرغبة في مقارنة ما يجب أن يحدث مع الأحداث الفعلية من خلال الإشارة إلى النظريات التي تنطبق ويمكن البحث فيها في الكتب المدرسية أو نتائج أبحاث الآخرين.<sup>٢٦</sup> في هذه الحالة، يجب استخدام البيانات التي تم نشرها على الموقع الإلكتروني للمحاكم الدينية المتعلقة بتحديد الاستعفاء عن الزواج بسبب الحمل خارج إطار الزواج من قاض المحكمة الدينية.

### ٢. مصادر البيانات

وأما مقصود مصادر البيانات هنا أخذ المصادر البيانات التي تساعد الباحثة للحصول إلى البيانات المستفاد منها تشمل على نوعين وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية

أ. مصادر البيانات الأولية التي تتكوّن من الأخبار والبيان من محكمة الدينية ماغيتان التي ستقصدها الباحثة تتكوّن من حوار القاضي والوثائق المكتوبة وغير ذلك التي لها علاقة بموضوع البحث.

<sup>26</sup> Husein Umar, *Metode Penelitian Untuk Skripsi dan Tesis Bisnis*, Ed. II, (Jakarta: Rajawali Pers, 2013), hlm. 9.

ب. مصادر البيانات الثانوية، تتكوّن من المجلّات والجريدات وشبكة إنترنت والصحف العلمية وغيرها.

### ٣. طبيعة البحث

طبيعة البحث المستخدمة هي دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى الكشف عن المشكلات والظروف والأحداث كما هي بحيث تكون صحيحة والبحث عن إجابات. في هذه الحالة، تم الحصول على التصريح من إنشاء محكمة الدينية ماغيتان فيما يتعلق بحالة صرف الزواج بسبب الحمل خارج إطار الزواج ونتائج المقابلات مع قاضي محكمة الدينية ماغيتان.

### ٤. طريقة النهج

تستخدم هذه الدراسة مقارنة قانونية. النهج القانوني هو نهج يستخدم لدراسة مشكلة من خلال الإشارة إلى التشريع أو القانون الإيجابي الموجود. سيتم استخدام النهج القانوني لربط الاعتبارات القانونية في محكمة الدينية ماغيتان في التعامل مع قضايا طلبات صرف الزواج بسبب الحمل خارج الزواج مع الشريعة الإسلامية.

### ٥. أسلوب جمع البيانات

في جمع الحقائق استخدمت الباحثة المناهج الآتية:

#### (١) طريقة المقابلة

هي عمل إدراك البيانات لهدف البحث بأسلوب الأسئلة والأجوبة أو الحوار من خلال المقابلات مع القضاة والوثائق من الملفات ذات الصلة لدراسة المحكمة الدينية ماغيتان بآلة توجيه

المقابلة. استخدمت الباحثة طريقةً المقابلة أو الحوار للوصول على البيانات عن أساس حكم الإسلام وتحليل القاضي في محكمة الدينونة ماغيتان.

## (٢) الوثائق المكتوبة

هي طريقة جمع الحقائق والبيانات بمطالعة المواد الموجودة بعد جمعها من قرار وقرارات المحاكم الدينية ماغيتان فيما يتعلق بحالة طلب الزواج بسبب الزواج خارج الحمل الذي تم الحصول عليه من موقع المحاكم الدينية ماغيتان.

## ٦. تحليل البيانات

تحليل البيانات التي أجريت في هذه الدراسة تستخدم الطرق

التالية:

النوعي، هو جهد يستخدم لوصف وتحليل حدث ووجهات نظر ومواقف ومعتقدات وتصورات وأفكار بشرية سواء بشكل فردي أو في مجموعات تنتج بيانات وصفية في شكل خطاب وكتابة وسلوك للشخص المرصود.

وصفي، وهو تحليل البيانات التي تم العثور عليها عن طريق الملاحظة الدقيقة لظاهرة أو حدث موجود من خلال مجموعة من الوثائق المدروسة بعناية وشاملة، وكذلك التفكير النقدي.

## ح. تنظيمُ كتابةِ تقريرِ البحثِ

لتسهيل مناقشة هذه الرسالة، تقوم الباحثة بإجراء هذا البحث في أربعة أبواب بطرق نوعية، يتكون كل منها من أبواب فرعية هي:

**الباب الأول:** المقدمة تعرض فيها خلفية البحث، وتحديد المسألة، وأهداف البحث، وأهمية البحث، والبحوث السابقة، الإطار النظري، منهج البحث وتنظيم كتابة تقرير البحث.

**الباب الثاني:** يقدم لمحة عامة عن الاستعفاء عن الزواج والحمل خارج الزواج. هذا ضروري لأنه حدود البحث الذي تم فحصه بواسطة الباحثة.

**الباب الثالث:** يصف تحديد طلبات استعفاء الزواج بسبب الحمل خارج إطار الزواج في المحكمة الدينية ماغيتان. يتألف هذا الفصل من عدة أقسام فرعية، وهي: كيف اعتبرت القاضي في تحديد استعفاء الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج في محكمة الدينية ماغيتان وكيف اعتبرت القضاة في استعفاء الزواج بسبب الحمل خارج إطار الزواج في محكمة الدينية ماغيتان عند الشريعة الإسلامية في شكل بيانات القضية، وكذلك بيانات عن الاعتبارات القانونية التي يستخدمها القضاة.

**الباب الرابع:** هو الخاتمة، تحتوي على الخلاصة والاقتراحات والاختتام





## الباب الثاني النظرة العامة عن ترخيص النكاح ونكاح الحامل

### أ. ترخيص النكاح

#### ١. ترخيص النكاح عند القانون الوضعي

##### (أ) فهم ترخيص النكاح

في القاموس الإندونيسي الكبير يعتبر الترخيص استثناءا من القواعد بسبب الاعتبارات الخاصة أو استثناءات من التزام أو حظر. عند Soesilo Prajogo الترخيص هو انحراف أو استبعاد لأحكام اللوائح أو القوانين التي ينبغي تطبيقها رسميًا.<sup>٢٧</sup> عند SF. Marbun و Moh. Mahfud M.D. ترخيص هو الفعل الذي يسبب إلى إبطال القوانين بسبب شيء خاص للغاية يوافي بعض الشروط المنصوص عليها في القانون ذي الصلة.<sup>٢٨</sup> لذا فإن الاستعفاء هو بدل لشيء لا يُسمح في الواقع بتنفيذه.

الاستعفاء أو الترخيص عن الزواج دون السن القانونية بدلات للعرائس المحتملات اللائي يقمن بالزواج، ولكن للعرائس المحتملين الذين لم يفوا بالحد الأدنى للسن على النحو المنصوص عليه في الفقرة (١) من الفصل ٧ من القانون الزوجي التي تنص

---

<sup>27</sup> Soesilo Prajogo, *Kamus Hukum Internasional dan Indonesia*, (Wacana Intelektual Press, 2007), hlm.143.

<sup>28</sup> Ramadhita, *Diskresi Hakim: Pola Penyelesaian Kasus Dispensasi Perkawinan*, *De Jure Jurnal Syariah dan Hukum*, Vol. 6, No. 1, 2014, hlm. 67.

على ؛ «لا يُسمح بالزواج إلا إذا وصل الذكر إلى سن ١٩ عامًا (تسعة عشر عامًا) وكانت المرأة قد بلغت سن ١٦ (سنة عشر عامًا)».<sup>٢٩</sup>

بالحقيقة الاستعفاء عن سن الزواج هو يختلف عن الفقرة (١) من الفصل ٧ من القانون الزواجي. في الفقرة (٢) من الفصل ٧، يمكن أن يحدث انحراف عن الحد الأدنى للسن عندما يكون هناك تعويض من قبل المحكمة أو أي مسؤول معين آخر. يتم تقديم الاستغناء من قبل الوالدين المعنيين إلى المحكمة التي يغطي اختصاصها إقامة مقدم الطلب وفقًا لما تنص عليه الفقرة (٢) من الفصل ٧،<sup>٣٠</sup>

وفقًا بواجبة أو سلطات المحاكم الدينية. في الفصل ٤٩ من القانون رقم ٧ لعام ١٩٨٩ بشأن المحاكم الدينية المعدلة بموجب القانون الرقم ٣ لعام ٢٠٠٦، ينص على أن المحكمة الدينية لديها واجب وسلطة للنظر في القضايا والفصل فيها وتسويتها في المستوى الأول بين أشخاص مسلمين. في المجال:<sup>٣١</sup>

أ. الزواج

ب. المبراث

<sup>29</sup> Undang-Undang Pokok perkawinan, (Jakarta; Redaksi Sinar Grafika, 2006), hlm. 4.

<sup>30</sup> Abdullah Tri Wahyudi, *Peradilan Agama di Indonesia*, (Yogyakarta; Pustaka Pelajar Offset, 2004), hlm. 96.

<sup>31</sup> Redaksi Sinar Grafika, *Amandemen Undang-undang Peradilan Agama (UU RI No. 50 Th. 2009)*, (Jakarta: Sinar Grafika, Cet. 2, 2012), hlm. 62.

- ج. العهد
- د. المنح
- هـ. الأوقاف
- و. الزكاة
- ز. الإنفاق
- ح. والصدقة
- ط. الاقتصاد الشرعي

المقصود بـ «موضوع الزواج» هو الأشياء التي يتم تنظيمها أو بناءً على قانون الزواج المعمول به والتي يتم تنفيذها وفقاً لأحكام الشريعة، من بين أمور أخرى، الاستعفاء عن الزواج في الفقرة (١) من الفصل ٧ من القانون الرقم ١ العام ١٩٧٤ بشأن الحد الأدنى للسن أو شخص لم يبلغ عمره ما لعقد الزواج وإذا لم يتم الوفاء به ثم لا يمكن لشخص ما إجراء الزواج.

### ب) الأساس القانوني للاستعفاء عن الزواج

الأحكام الأساسية للاستعفاء عن الزواج للعرائس المحتملات اللائي لم يبلغن سن ١٩ عاماً للرجال و ١٦ عاماً للنساء هي الفصل ٧ من الفقرة (١) إلى (٣) من القانون الرقم ١ العام ١٩٧٤ بشأن الزواج. في الفقرة (١) من الفصل ٧ تنص على ما يلي: «لا يُسمح بهذا الزواج إلا إذا بلغ الذكر سن ١٩ عاماً وكانت المرأة قد بلغت ١٦ عاماً». ثم في الفقرة (٢)، «في حالة الانحرافات في الفقرة (١)، قد تطلب هذه المادة إعفاء المحكمة أو

المسؤولين الآخرين الذين يطلبهم الوالدان من الذكور والإناث على حد سواء». والفقرة ٣ هي «الأحكام المتعلقة بالوضع الخاطئ لأحد الوالدين أو كليهما، الفصل ٦ الفقرة (٣) و (٤) من هذا القانون، تنطبق أيضًا في حالة طلب الاستعفاء عن الفقرة (٢) من هذه المادة دون الإخلال بما هو مقصود في الفصل ٦ الفقرة (٦)»<sup>٣٢</sup>.

تحدد مجموعة الشريعة الإسلامية أيضًا الحد الأدنى لسن الزواج الذي لم يبلغ الحد الأدنى لسن الزواج. في الفقرة (١) و (٢) من مجموعة الشريعة الإسلامية، تنظم الفصل ١٥ (١) و (٢) العرائس المحتملات اللاتي يرغبن في الزواج ولكن لم يبلغوا سن ١٩ عامًا للرجال و ١٦ عامًا للنساء، في الفصل المذكور في الفقرة (١) « لفائدة الأسرة والأسرة، لا يمكن الزواج إلا من خلال العرائس المحتملات اللاتي بلغن السن المحددة في الفصل ٧ من القانون الرقم ١ لعام ١٩٧٤، أي الأزواج المحتملين على الأقل من العمر ١٩ عامًا والزوجات المحتملات على الأقل ١٦ عامًا ». ثم تنص الفقرة (٢) أيضًا على أنه «بالنسبة للعرائس المحتملات اللاتي لم يبلغن سن ٢١ عامًا، يجب أن يحصلن على إذن وفقًا لما تنص عليه الفقرة ٦ (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من القانون رقم ١ لعام ١٩٧٤»<sup>٣٣</sup>.

<sup>32</sup> Fokus Media, *Undang-undang Perkawina*, (Bandung: Tim Redaksi Fokus Media, Cet. Ke-2, 2006), hlm. 4.

<sup>33</sup> Fokus Media, *Kompilasi Hukum Islam*, (Bandung: Tim Redaksi Fokus Media, Cet. Ke-2, 2007), hlm. 10.

## ٢. ترخيص النكاح عند الشريعة الإسلامية

### (أ) فهم ترخيص النكاح

لا يتم تحديد الحد الأدنى لسن الزواج تمامًا عند الشريعة الإسلامية. نظرًا لعدم وجود النص في القانون الإسلامي فيما يتعلق بالحد الأدنى والحد الأقصى لسن الزواج، يمكن بالترخيص للعامل. أشار القرآن، لمن سيتزوج أن يكون مستعدًا وقادرًا. كما قال الله سبحانه وتعالى:

وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ  
وَأِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ  
(النور: ٣٢)

الغرض من الآية السابقة هو أن أمر الله سبحانه وتعالى بالزواج لمن لم يتزوج له، رجالًا ونساءً أحرارًا، أو أشخاصًا مؤهلين للزواج، من العبيد والعبيدة.<sup>٣٤</sup>

بشكل غير مباشر، أقر القرآن بأن النضج في الزواج مهم للغاية. وغالبًا ما يرتبط سن البالغين في الفقه مع السن.

واتفقوا على أنّ الحيض، والحمل، يدلان على بلوغ الأنثى، أمّا الحمل لأنّ الولد يتكون من اختلاط ماء الرجل والمرأة معاً، وأمّا الحيض لأنّه في النساء بمنزلة المني في الرجال. وفقاً لقول الإمامية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة إنّ ظهور الشعر الخشن على العانية

<sup>٣٤</sup> أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، (مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠)، الجزء ١٩ ص. ١٩٥.

يدل على البلوغ. وقال الحنفية أن ظهور الشعر الخشن على العانية لا يدل على البلوغ، لأنه كسائر شعر البدن.<sup>٣٥</sup>

اختلف العلماء في سنّ البلوغ، فذهب الشافعية والحنابلة إنّ البلوغ بالسنّ ينحقق بخمس عشرة سنة في الغلام والجارية. أمّا قال المالكية سبع عشرة سنة فيهما. قال الحنفية ثمان عشرة في الغلام، وسبع عشرة في الجارية. وقال الإمامية خمس عشرة في الغلام، وتسع في الجارية، لحديث ابن سنان: (( إذا بلغت الجارية تسع سنين، دفع إليها ماها، وجاز امرها، وأقيمت الحدود التامة لها وعليها)).<sup>٣٦</sup>

كما عبر عنها KH. Ahmad Basyir, M.A، أن الأطراف التي تنقذ العقد (العريس والعروس) قد وافي شروط النكاح الكامل وهو عاقلا بليغا وليست مجبر. إذا كان بطل شرطاه بسبب الجنون أو الإحساس المكسور أو القاصر غير صالح للقيام بالعقد.<sup>٣٧</sup> عند الشريعة، لا يتم شرح ذلك صراحة حول الحد الأقصى والحد الأدنى لسن الزواج، بحيث يكون توازن الفرد مقياسًا للزواج. طالما يتم الوفاء بها في وثام وشروط الزواج، فإن الزواج صحيح.

<sup>٣٥</sup> محمد جواد مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة، (بيروت: دار التيار الجديد، الطباعة العاشرة، ٢٠٠٨)، الجزء ٢ ص. ٣٠.

<sup>٣٦</sup> محمد جواد مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة، (بيروت: دار التيار الجديد، الطباعة العاشرة، ٢٠٠٨)، ص. ٣٠.

<sup>٣٧</sup> Ahmad Azhar Basyir, *Hukum Perkainan Islam*, (Yogyakarta: UII Press, Cet. Ke-13, 2014), hlm. 25.

## ب) الأساس القانوني للاستعفاء عن الزواج

لا يوجد تفسير واضح حول الحد الأدنى لسن الزواج وفيما

يتعلق بالحجج التي يتم النظر فيها عند الشريعة، وهي:

وَاللَّائِي يَيْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ  
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ  
حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا.<sup>٣٨</sup>

يقول تعالى مبيناً لعدة الآية - وهي التي قد انقطع عنها

الحيض لكبرها-: أنها ثلاثة أشهر، عوضاً عن ثلاثة قروء في حق

من تحيض، كما دلت على ذلك آية «البقرة» وكذا الصغار اللائي

لم يبلغن سن الحيض أن عدتهن كعدة الآية ثلاثة أشهر. ومن

كانت حاملة فعدتها بوضعها، ولو كان بعد الطلاق أو الموت بفُواق

ناقصة. في قول جمهور العلماء من السلف والخلف، كما هو نص

هذه الآية الكريمة، وكما وردت به السنة النبوية.<sup>٣٩</sup>

عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ -صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ وَبَنِي بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ

سِنِينَ.<sup>٤٠</sup>

<sup>٣٨</sup> سورة الطلاق: ٠٤

<sup>٣٩</sup> أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير ابن كثير، (دار طيبة للنشر والتوزيع، الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ص. ١٥١.

<sup>٤٠</sup> مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب: النكاح، باب الأب البكر الصغيرة، رقم الحديث ١٤٢٢ ج.

٢، ص. ١٠٣٨.

يوضح الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم. تزوج بعائشة عندما كانت في السادسة من عمرها ويسكن مع عائشة عندما كانت في التاسعة من عمرها. هذا يخبرنا أن الزواج المبكر هو قانوني.

لم تصرح شريعة الإسلام بالحد الأدنى لسن الزواج، طالما أنه استوفى أركان وشروط الزواج، فإن الزواج قانوني.

لقوله رسول الله صلى الله عليه و سلم: ((إن أحق الشرط أن يوفى به ما استحلتتم به الفروج))<sup>٤١</sup>

### ج) وجهة نظر العلماء من الاستعفاء عن الزواج

في الفقهي الإسلامي، لا يوجد نص صريح بشأن حدود سن الزواج، سواء كان الحد الأدنى للسن أو الحد الأقصى. في هذه الحالة، يثبت مجلس العلماء الاندونيسيين على:<sup>٤٢</sup>

١. لا يحدد الإسلام على الحد الأدنى لسن الزواج واضحا. سن الزواج هو مدى القدرة على القيام وقبول الحقوق، كشرط من أحكام سن الرشد.

٢. أن حكم الزواج المبكر صحيح ما دام شروط الزواج وأركانه متوافيا، بل حراما إذ يعقب المضاررات.

<sup>٤١</sup> مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب: النكاح، باب الوفاء بالشروط في النكاح، رقم الحديث ١٤١٨ ج. ٢، ص. ١٠٣٥

<sup>٤٢</sup> Ma'ruf Amin, DKK. *Himpunan Fatwa Majelis Ulama Indonesia*, (Jakarta: Erlangga, 2011), hlm. 912.



٣. بلوغ السن هو أحد مؤشرات تحقيق هدف الزواج،  
 ألا وهو لمصلحة العيش في المنزل والمجتمع و ضمانات الأمن  
 للحمل.

٤. لتحقيق الازدهار، تعاد أحكام الزواج إلى توحيد  
 السن على النحو المنصوص عليه في القانون الرقم ١ العام  
 ١٩٧٤ كدليل.

## ب. حامل خارج الزواج

### ١. الحامل خارج الزواج عند القانون الوضعي

#### أ) فهم الحمل خارج الزواج

تعريف الحمل عند Dr.B.M. Wara Kushartanti, MS  
 المحاضرة في جامعة يويكارتا هو الجنين من إخصاب البيضية  
 بواسطة خلايا الحيوانات المنوية. بالنسبة للتعريف عند مجلس التنسيق  
 لتنظيم الأسرة الوطني، فإن الحمل هو عملية تبدأ بإطلاق بيضية  
 ناضجة على قناة البيض ثم تلتقي بالحيوانات المنوية، ثم يجتمع  
 كل منهما لتشكيل خلايا تنمو.<sup>٤٣</sup> الحمل هو سلسلة جديدة من  
 الأحداث التي تحدث عندما يتم تخصيب البويضة ويتطور إخصاب  
 البويضة في النهاية إلى جنين، (Guyton 1997).<sup>٤٤</sup>

<sup>43</sup> <https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html>,  
 diakses 27 januari 2019.

<sup>44</sup> <https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/>, diakses 27 januari 2019.

لذلك نستنتج أن الحمل خارج الزواج هو عملية تصور الجنين نتيجة لقائه بيض ناضج مع الحيوانات المنوية خارج رباط الزواج الشرعي.

سيؤدي الحمل خارج إطار الزواج إلى الزواج، وهو ما يسمى أيضاً زواج النساء الحوامل، أي المرأة الحاملة قبل تنفيذ عقد الزواج، ثم الزواج من الرجل الذي يلحقها.<sup>٤٥</sup>

### (ب) الأساس القانوني لترخيص الزواج

تم تكرار البيان الضمني حول الزواج في القانون الرقم ١ العام ١٩٧٤ وورد صراحة في KHI الذي تم نشره مع التعليمات الرئاسية الرقم ١ العام ١٩٩١. في KHI تم تنظيمه فيما يتعلق بالزواج الحوامل، وتحديداً في الباب الثامن من الفصل ٥٣ الفقرة (١)، (٢)، و (٣):<sup>٤٦</sup>

١. يمكن للمرأة الحاملة خارج إطار الزواج أن تتزوج من رجل يلحقها.

٢. يمكن عقد الزواج من المرأة الحاملة المشاركة إليها في الفقرة (١) دون انتظار ولادة طفلها أولاً.

٣. بعقد الزواج عندما حملت المرأة فلا يحتاج إلى عقده مرة أخرى بعد الولادة.

من الفصل السابق، يمكن أن يُفهم أن الزاني قد جواز

<sup>45</sup> Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Indonesia*, (Jakarta; Sinar Grafika, 2014), hlm. 45.

<sup>46</sup> Fokus Media, *Kompilasi Hukum Islam*, (Bandung, Cet. Ke-2, 2007), hlm. 20.

الزواج دون التعرض لعقوبات جنائية أو غرامات أو التعزير. لأنه بشكل عام، يمكن تفسير كلمة «يمكن» على أنها «جائز»، بحيث تتوقف الجهود المبذولة لحماية مصالح الطفل (الجنين) الذي يولد في رباط زواج والديه الشقيق اعتمادًا كبيرًا على استعداد الزائنين.<sup>٤٧</sup> إذا رفضت إحدى العرائس الزواج أو الزواج، فلا يمكن إجبارها على الزواج.

عند M. Yahya Harahap، فإن استخدام كلمة «يمكن» في

صياغة المقال السابق له أربعة تفسيرات، وهي:<sup>٤٨</sup>

١. يجب الزواج مع الرجل الذي يلحقها،
  ٢. لا يجوز الزواج مع الرجل الذي يلحقها،
  ٣. التزواج مع رجل لا يلحقها،
  ٤. لا يجوز التزواج مع أي رجل حتى الولادة.
- فالمقصود هو نتيجة لاستخدام كلمة «يمكن» في الفقرة (١) من الفصل ٥٣ مما يعني أنها ليست ضرورة، ولكنها تحتوي على الخيارات المناسبة بالمسألة الحادثة من أربع تفسيرات السابقة. وبالتالي فإن زواج النساء الحوامل خارج الزواج يحدده KHI،

<sup>47</sup> Kusnoto, *Dilema Dispensasi Kawin Pada Kawin Hamil (Sebuah Tinjauan Dari Dampak Sosial Putusan/Penetapan)*, Diskursus ini berawal dari diskusi kelas pada Diklat PPC Terpadu angkatan II MA-RI dalam materi Dampak Sosial Putusan, Pemateri Drs. H. Amran Suadi, S.H., M.H, di kampus Badan Litbang Diklat Hukum dan Teknis Pengadilan MA-RI, tanggal 28 Juni 2013.

<sup>48</sup> Saiful Millah, Pernikahan Wanita yang Hamil di Luar Nikah dan Akibat Hukumnya: Telaah atas Dualisme Fikih dan Kompilasi Hukum Islam, *Misykat*, Jurnal Vol. 02, No. 02, 2017, hlm. 62.

بحيث يمكن أن تتزوج النساء الحوامل خارج الزواج من الرجال الذين يلحقونها، ويمكن أن يفسر أيضاً كلمة «يمكن» أن النساء الحوامل خارج الزواج يمكن أن يتزوجن من الرجال الذين لا يلحقونها، لأنه يمكنهم فالحمل ليس على أساس الزنا بل اغتصابه من قبل رجال غير واضحين.<sup>٤٩</sup>

## ٢. الحمل خارج الزواج عند الشريعة الإسلامية

### (أ) فهم الحمل خارج الزواج

الزواج من الحامل متزوج من المرأة الحاملة خارج الزواج، سواء كانت متزوجة من رجل يلحقها أو رجل لا يلحقها.<sup>٥٠</sup> لذلك، فإن مشكلة الزواج من المرأة الحاملة هي الحاجة إلى الدقة والاهتمام، خاصة بالنسبة إلى المسجل المتزوج. كان الهدف من هذا بسبب وجود الظواهر الاجتماعية تتعلق بنقص وعي المجتمع المسلم بالمبادئ الأخلاقية والدينية والأخلاقية، بحيث من دون حذر والاهتمام الحكيم بزواج المرأة الحامل، يمكن الزواج من الرجال الذين لا يلحقونها.<sup>٥١</sup>

### (ب) الأساس القانوني لترخيص الزواج

فيما يتعلق بزواج المرأة الحاملة خارج إطار الزواج، سواء كانت متزوجة من رجل الملحق أو متزوج من رجل غير الملحق. فرأى

<sup>49</sup> Aladin, Pernikahan Hamil diluar Nikah Dalam Perspektif Kompilasi Hukum Islam (KHI) dan Fikih Islam, *Masalah-Masalah Hukum*, Vol. 46, No. 3, Juli 2017, hlm. 244.

<sup>50</sup> Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam Indonesia*, (Jakarta; Sinar Grafika, 2014), hlm. 46.

<sup>51</sup> Abdul Rahman Ghozali, *Fiqh Munakahat*, (Jakarta: Perdana Media Group, Kencana, 2008), hlm. 124.

الفقهاء أن الزواج من نساء الحوامل خارج إطار الزواج أمر قانوني، لأنهن غير ملزمات بحقوق الآخرين، وليس الزوجات وليس أيضاً الأشخاص الذين يخضعون لأحلامهم. لكن رأى بعض الفقهاء لديهم أن النساء الحوامل خارج الزواج لا يُسمح لهن بالزواج.<sup>٥٢</sup>

يحل بالاتفاق للزاني أن يتزوج بالزانية التي زانى بها، فإن جاءت بولد بعد مضي ست أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه إلا بالإقرار.<sup>٥٣</sup>

وقد اختلف الفقهاء في المرأة الزانية إن كانت حاملاً. فذهب أبو حنيفة و الشافعي إلى أنه لا عدة عليها إذ الزنا لا يثبت حقاً من الحقوق التي يثبتها النكاح الشرعي، ولأن العدة إنما شرعت لحفظ النسب، وحرمة ماء الوطاء، ولا حرمة لماء الزنا، بدليل أنه لا يثبت به النسب قال صلى الله عليه وسلم: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر)). فإذا لم يكون له حرمة لا يمنع العقد عليها لأنها حلال، ولا يوجد ما يثبت التحريم إلا أنه لا يدخل بها إلا بعد الوضع.<sup>٥٤</sup>

وإنما امتنع الدخول بالحامل من الزنا حتي تضع الحمل، فلقوله صلى الله عليه وسلم: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فلا يسقين ماءه زرع غيره)) يعني وطاء الحوامل.

<sup>52</sup> Ahmad Azhar Basyir, *Hukum Perkainan Islam*, (Yogyakarta: UII Press, Cet. Ke-13, 2014), hlm. 35.

<sup>٥٢</sup> وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، الطبعة الرابعة، ج. ٩، ص. ١٤٩.

<sup>٥٤</sup> عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدال، *الأنكحة الفاسدة*، (الرياض: المكتبة الدولية، الطباعة الأولى، ١٩٨٣)، ص. ٢٥٥.

وقال مالك وأحمد عليها العدة، ولا يصح العقد عليها لحق الحمل، ولا يحل نكاحها قبل وضعه. لقوله صلى الله عليه وسلم: ((لا توطأ حامل حتى تضع)). لأنها حامل من غيره، فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل. ولأن هذا الحمل يمنع الوطاء، فيمنع العقد أيضا كالحمل الثابت من النسب، لأن المقصود من النكاح هو حل الوطاء، فإذا لم يحل له وطؤها لم يكون النكاح مفيدا فلا يجوز إذا كان الحمل ثابت النسب كذلك إذا كان غير ثابت النسب.<sup>٥٥</sup>

وقال أبو يوسف و زفر لا يجوز العقد على الحامل من الزنا، لأن هذا الحمل يمنع الوطاء، فيمنع العقد أيضا، كما يمنع الحمل الثابت النسب، أي كما لا يصح العقد على الحامل من غير الزنا، لا يصح العقد على الحامل من الزنا.

وقال المالكية لا يجوز العقد على الزانية قبل استبرائها من الزنا بحيضات ثلاث أو بمضي ثلاث أشهر، فإن العقد عليها قبل الاستبراء، كان العقد فاسدا، ووجب فسخها سواء كان ظهر بها الحمل أم لا.

و قال الشافعية إن زني بامرأة، لم يحرم عليها نكاحها، لقوله تعالى: (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ) و لحديث عائشة: ((لا يحرم الحرام الحلال)).<sup>٥٦</sup>

<sup>٥٥</sup> نفس المرجع، ص. ٢٥٦.

<sup>٥٦</sup> الإمام أبي عبدالله محمد بن ادريس الشافعي، الأم، (بيروت: دار الكتاب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٦١)، ص. ٢١٠.

أما زواج غير الزاني بالمزني بها، فقال حسن البصري إن الزنا يفسخ النكاح<sup>٥٧</sup>. وقال الجمهور يجوز الزواج بالمزني بها. قال الحنفية إذا كانت المزني بها غير حامل، صح العقد عليها من غير الزاني، وكذلك إن كانت حاملا يجوز الزواج بها، ولكن لا يطؤها حتى تضع الحمل، للأدلة الآتية<sup>٥٨</sup>:

أولاً: لم تذكر المزني بها في المحرمات، فتكون مباحة، لقوله تعالى: (وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَُمْ).

ثانياً: لا حرمت لماء الزنا، بدليل أنه لا يثبت به النسب، للحديث: ((الولد للفراش وللعاهر الحجر))، وإذا لم يكن للزنا حرمة، فلا يكون مانعاً من جواز النكاح.

وقال الحنابلة إذا زانت المرأة، لم يحل لمن يعلم ذلك نكاحها إلا بشرطين<sup>٥٩</sup>:

أحدهما: انقضاء عدتها فإن حملت من الزنا، ف قضاء عدتها بوضعه ولا يحل نكاحها قبل وضعه، للحديث السابق: ((فلا يسقين ماءه زرع غيره)) والحديث الصحيح: ((لا توطأ حامل حتى تضع)) وهذا رأي مالك.

<sup>٥٧</sup> ابن رشد الحفيد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (بيروت - لبنان: دار الفكر، الجوز الثاني، ١٩٩٥)، ص. ٣٣.

<sup>٥٨</sup> الدكتور وهبة الزهيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (بيروت: دار الفكر، ٢٠١١)، ص. ١٤٨.

<sup>٥٩</sup> موفق الدين وشمس الدين ابن قدامة، المغني والشرح الكبير، (بيروت: دار الفكر، ٢٠١١)،

الثاني: أن تتوب من الزنا، للآية: (وحرّم ذلك على المؤمنين) وهي قبل التوبة في حكم الزنا، فإذا تابت زال التحريم لقوله صلى الله عليه وسلم: ((التائب من الذنب كمن لا ذنب له)).

وقد أجمع فقهاء المذاهب أن ولد الزنا لا تورث بين ولد الزنا ومن تولد من مائه، لأنه لا ينسب إليه شرعا.<sup>٦٠</sup>

اتفق العلماء على أن الزنا ليس هو سبب ظهور علاقات النسب بين الأطفال والآباء، بحيث لا يرتبط نسبه بنسب والدهم، على الرغم من أنه مستمد بيولوجي من بذور الرجال الذين يزينون أمهاتهم. السبب في ذلك هو أن الأطفال نعمة ورحمة، في حين أن الزنا هو عمل إجرامي لا يستحق على الإطلاق ردا إيجابيا.<sup>٦١</sup>

من حيث الميراث، عند جمهور العلماء، فيه الحنبلي، يقول بأن كل ما يتعلق بوراثة الأطفال الزنا كاللعان.<sup>٦٢</sup> وذلك أن الأطفال الزنا لديهم علاقات وراثية فقط مع أمهاتهم والأشخاص الذين لديهم علاقات جنسية من خلال أمهاتهم وليس مع آبائهم.

ومع ذلك، اختلف العلماء في جواز الزواج للأب مع طفله من الزنا. وذكر المالكي والشافعي أن الرجل قد يتزوج ابنته وحفيدته وأخته وابنة أخته نتيجة الزنا. لأن هؤلاء النساء ليس لديهن علاقة بالنصاب الشرعي.<sup>٦٣</sup>

<sup>٦٠</sup> محمد جواد مغنية، الفقه على المذاهب الخمسة، (بيروت: دار التيار الجديد، الطباعة العاشرة، ٢٠٠٨)، ص. ١١٢.

<sup>٦١</sup> Nurul Irfan, *Nasab dan Status Anak dalam Hukum Islam*, (Jakarta: Amzah, Cet. Ke-1, 2012), hlm. 114.

<sup>٦٢</sup> Amir Syarifuddin, *Hukum Kewarisan Islam*, (Jakarta: Kencana, Cet. Ke-4, 2012), hlm. 151

<sup>٦٣</sup> Beni Ahmad Saebani, *Fikih Munakahat*, (Bandung: Pustaka Setia, Jilid 2, Cet. Ke-6, 2010). Hlm. 189



## الباب الثالث

### إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج في المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية)

#### أ. الوصف العام للمحكمة الدينية ماغيتان

##### ١. تاريخ تأسيس المؤسسة المحكمة الدينية ماغيتان

توجد محكمة الدينية ماغيتان في الواقع منذ بداية دخول الإسلام على جاوى، خاصة بعد مملكة ديماك في حوالي ١٦٠٠ بعد الميلاد. في ذلك الوقت، كانت هناك ممارسات اجتماعية تأثرت بتعاليم الإسلام. عندما يواجه المجتمع النزاعات والنزاعات، يكونون على دراية بقيادة الإسلام، وكذلك بمشاكل الزواج والطلاق والمصالحة والميراث والمنح والوصايا وغيرها التي يتم حلها وفقًا للشريعة الإسلامية. بوجود هذه المسألة، ثم قانوني رسمي اعترفت الحكومة الهولندية بممارسة المحاكم الدينية في مجتمع ماغيتان، بحيث أصدرت الحكومة الهولندية في عام ١٨٨٨ (Statsblads) ١٨٨٢، والتي اعترفت بإنشاء المحكمة الدينية ماغيتان، رسمياً. في بداية إنشائها، ترأس المحكمة الدينية ماغيتان رادين محمد سعيد، وهو مسؤول رئيسي المقيم بموافقة رعد فان جوستيت في ذلك الوقت، أصبح رئيس منطقة ماغيتان تلقائياً بريزيدن رعد أغاما.<sup>٦٤</sup>

<sup>64</sup> <http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/profil-pengadilan/sejarah>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

## ٢. أهداف مؤسّسة المحكمة الدينية ماغيتان

أنّ رسالة هذه المحكمة هي لإعطاء الخدمات العامّة والتثقيف في المجال القانوني والحقوق للمجتمع. وأمّا أهدافها فيما يلي:

١. تنفيذ السلطة القضائية المستقلّة والمنفتحة والشفافية
٢. تقديم الخدمات القضائية على أسس العدالة والهيبية
٣. ترقية توصيل التكنولوجيا الاعلامية للمجتمع
٤. رفع الجوّدة في القيادة والمصادر البشرية.<sup>65</sup>

## ٣. الهيكل التنظيم المحكمة الدينية ماديون

تحتوى المحكمة على الهيكل التالي، ثمّ المسؤولون فيه:

الرئيس : سيّد أحمد نور الهدى، M.H

نائب الرئيس : سيّد فائق، M.H

وكاتم السر : سيّد سيف العارفين، S. H

سيّدة سديّ مرآة الألف، S. Ag

القضاة : القاضي وسيدي، S. H

القاضية نور الحذيفة، S. Ag., M.Hum

القاضي أحمد أسروري

القاضية سيّدة تيتيك نور حياتي، S. Ag., M. H

السّكرتارية : سيّدة سديّ مرآة الألف، S. Ag

<sup>65</sup> <http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/visi-dan-misi>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

#### ٤ . الوظائف الرئيسية في المحكمة الدينية ماغيتان

المحكمة الدينية واحدة من منظمية السلطة القضائية التي توفرت الخدمات القانونية للأشخاص الذين يبحثون العدالة في المسائل المدنية والمعينة المنصوصة عليها في القانون الرقم. ٧ العام ١٩٨٩ بشأن المحاكم الدينية بصيغته المعدلة بموجب القانون الرقم. ٣ العام ٢٠٠٦ والقانون الرقم. ٥٠ العام ٢٠٠٩.

والمحكمة الدينية هي المحكمة الابتدائية في الدرجة الأولى وواجبتها في إنهاء المسائل والقضايا التي وقعت بين المسلمين وخاصة في مجالات الزواج والميراث والوصايا والهبة والزكاة بالإضافة إلى قضايا المعاملات المالية المنصوصة في الفصل ٤٩ القانون الرقم ٥٠ العام ٢٠٠٩.

#### لمحكمة الدينية الوظيفة التالية:

- ١ . توفير الخدمات في مجال الاستئناف في الإدارية القضائية، النقض واستعراض واقامة العدل
- ٢ . تقديم الخدمات الإدارية العامة لجميع العناصر في المحكمة الشرعية والبيئة الصحيحة.
- ٣ . توفير المعلومات والنظر فيها والنصائح حول الشريعة الإسلامية على وكالات الحكومة المحلة حسب القانون عند الطلب.
- ٤ . الفعل تحت يد الصنع والودائع والادّخار.
- ٥ . القيام بأهمية أخرى كخدمات المشورة القانونية، وتقديم الاعتبارات القانونية من الدين.<sup>٦٦</sup>

<sup>66</sup> <http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/tugas-pokok-dan-fungsi>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

## ب. الاعتبارات القضائية في إصدار ترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغتان

من البحث الذي أجراه الباحثة للحصول على البيانات من خلال المقابلات التي أجريت مع المخبرين. المخبر الأول كان السيد باشرون، M. H. كان قاضيا في المحكمة الدينية ماغيتان وقاله، فإن الأساس والعوامل المستخدمة في توفير الرعاية الزوجية للطفولة المبكرة تحت الحمل هي:

ويخشى من النظر في الفوائد التي كان يعنيه إذا لم يتم الزواج على الفور على العرائس المحتملين أن تحدث أفعال تنتهك القواعد الدينية واللوائح السارية. يمكن أن يؤدي منح الزواج من زواج دون السن القانونية إلى منع العروس والعريس من أن يكونا غير مرغوب فيهما، بمعنى آخر، يمكن أن يوفر صرف الزواج دون السن القانونية مصلحة أكبر وأفضل من عدم إعطائها. لأنه إذا لم يتم منحك عقد زواج، فستظل خائفاً من ارتكاب الخطايا، لأن علاقتهما غير قانونية. رازنا بقاعدة أصول الفقه درء المفسد مقدم على جلب المصالح الذي إذا لم يقبل عنه الحكم فيستمررون في ارتكاب الذنوب غير مشروعة.<sup>٦٧</sup>

وقال إنه من بين الحالات التي قررها من قبل، يجب طلب العوامل المهيمنة التي تسبب زواج القاصرين وصرهين:

وجود ارتباط حر متزايد بشكل متزايد اليوم وتطور عصر عصري متزايد بحيث لا يمكن للعديد من المراهقين تصفية الخير والشر. يمكن أن يحدث هذا

<sup>٦٧</sup> نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، M.H. القاضى في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٩ مارس

أيضاً بسبب نقص المعرفة بالدين. ليس من المستغرب أن يقوم العديد من المراهقين بإجراء اتصالات مثل الزوج والزوجة قبل إبرام عقد الزواج.<sup>٦٨</sup>

في حين أن أسباب الزواج دون السن القانونية بسبب الحمل: قلق أولياء الأمور من علاقة أطفالهم بشركائهم والتي هي علاقات بعيدة المدى يمكن أن تؤدي إلى الخطيئة، ويمكن أن تسبب شائعات من المجتمع المحيط أن تصبح وصمة عار على الأسرة والطفل حامل هو حالة ملحة للغاية أو طارئة. يجب أن تتزوج العروس والعريس قريباً. في هذه الحالة، لا يمكن للقاضي أن يرفض ترخيص الزواج لأنه كان له تأثير خطير بما فيه الكفاية في المستقبل، خاصة على النساء وأسرهن، لأن المرأة هي التي كانت لها أكبر النتائج. يؤثر هذا أيضاً على وضع الأطفال في الرحم، إذا لم يتم إعطاؤهم تعويضاً للزواج، فسيتم تأخير مصير الطفل المولود والوضع القانوني غير واضح.<sup>٦٩</sup>

في حالة منح الاستعفاء عن نضج الحمل، تعتبر العروس المرتقبة أحد الاعتبارات، وخاصة العريس المحتملين. كما قال السيد بشيرون:

النضج الجسدي والعقلي هو أيضاً من اعتبارات القضاة عند إعطاء الاستعفاء عن الزواج بسبب الحمل. حتى لو كان لا يزال أقل نضجاً قليلاً، فسوف ننصح والديهم بتوجيه العروس والعريس. قدرة العروس على تحمل المسؤولية عن أسرتها.<sup>٧٠</sup>

<sup>٦٨</sup> نتيجة المقابلة مع أحمد أسروري، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٩ مارس ٢٠١٩.  
<sup>٦٩</sup> نتيجة المقابلة مع نور الحذيفة، S. Ag., M.Hum، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٢٠١٩.

<sup>٧٠</sup> نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، M.H، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٢٠١٩.

عند البحث في حالة الزواج بسبب الحمل، يستخدم القاضي أيضاً الأساس القانوني، وهو: الفقرة (٢) من الفصل ٧ من القانون الرقم ١ العام ١٩٧٤، قاعدة الفقه الإسلامي: رفض كل ما هو مدمر له الأسبقية على اجتذاب كل الصدقة. لا يستخدم القضاة قانون حماية الطفل. لن يتم استخدام قانون حماية الطفل إلا في حالة عدم موافقة الوالدين واقتراح منع الزواج. لم يكن هناك أي طلب للآباء لمنع زواج الأطفال.<sup>٧١</sup>

فرأت الباحثة أن اعتبارات القاضي في توفير الزواج بسبب الحمل على النحو التالي:

١. لأنها كانت حاملة، كانت هذه المسألة ملحة للغاية وكان عليها أن تتزوج لإغلاق عار العائلة.
٢. إن رفض الضرر بدلاً من سحب المخصصات، لأنه إذا لم يتم إعطاؤه تعويضاً للزواج، فسيظل ذلك عملاً غير قانوني.
٣. من أجل مصلحة الأطفال، لأنه إذا لم يكن هناك استثناء، فسيتم تأجيل مصير الطفل والوضع القانوني غير واضح.
٤. بلوغ وقدرة العريس المحتملين.

من خلال النظر في الحقائق والاعتبارات القانونية التي استخدمها القاضي في تقرير طلب الإعالة الزوجية في سن الطفل أعلاه، قام القاضي من الناحية الإجرائية بتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون الأدلة ووفقاً لأحكام المادة ٥٣ الفقرة (٢) من القانون الرقم ٤٨ العام ٢٠٠٩ في إسقاط الشرط، أي أنه في تقرير واتخاذ القرارات، يجب أن يحتوي على اعتبارات

<sup>٧١</sup> نتيجة المقابلة مع أحمد أسروري، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٢٠١٩.

القانونية القضائية تستند إلى الأسباب الصحيحة والأساس القانوني. قبل إسقاط قرار القاضي، يجب عليه حل الحقائق. وقد تم ذلك من قبل القاضي الذي أسقط الشرط.

تتمثل المهمة الرئيسية للقاضي في قبول ودراسة ومحاولة وتسوية القضية المرفوعة إليه.<sup>٧٢</sup> المرتبطة بقانون الإجراءات المدنية، يتم تضمين قضية رفع الدعوى الزوجية في سن الطفل في القضية، وهي قضية لا تحتوي على نزاع فيها. هناك طرف واحد فقط، وهو مقدم الطلب. نتيجة جلسة القضية هي تعيين قاض. استنادًا إلى أحكام الفقرة (١) من الفصل ١٧٨ من HIR، المرتبطة بأحكام الفقرة (٢) من الفصل ٥٣ من القانون الرقم ٤٨ العام ٢٠٠٩، في فرض الأحكام والقرارات، يجب أن تحتوي على الاعتبارات القانونية القضائية تستند إلى الحق والأسباب القانونية الصحيحة.

القاضي في النظر في الأساس القانوني الذي سيتم استخدامه لتحديد قضية قد لا تتعارض مع القانون أو الشريعة الإسلامية. يجب أن يعرف القاضي أيضًا الأسس القانونية المستخدمة في المحكمة الدينية في تحديد القضية.<sup>٧٣</sup>

إن توفير الاعتبارات القانونية والأساس القانوني في تحديد القضاة في القانون الإجرائي يشكل مرحلة التأهيل أو مرحلة الاكتشاف القانوني، ومرحلة الدستور أو إصدار الحكم الصادر به، سواء تم منحها أم لا. نفذ القاضي الموجود في البيانات السابقة مرحلة الاكتشاف القانوني وإصدار الحكم.

<sup>72</sup> Sudikno Mertokusumo, *Hukum Acara Perdata Indonesia*, (Yogyakarta: Universitas Atma Jaya Yogyakarta, 2010), hlm.159

<sup>73</sup> نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، M.H، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس

## ج. تحليل الاعتبارات القضائية في إصدار ترخيص عن النكاح في المحكمة الدينية ماغتان عند الشريعة الإسلامية

تتمثل المهمة الرئيسية للقاضي في قبول ودراسة وإكمال كل قضية مرفوعة إليه. قبل اتخاذ قرار أو قرار، يجب على القاضي الانتباه ومحاولة اتخاذ القرار أو القرار على ألا يُسمح بظهور قضايا جديدة. لذلك يجب أن لا ينص القانون على حالات جديدة.

فإن قرار المحكمة يمثل الإحساس بالعدالة الذي اكتسبه كلا الطرفين. يجب على القاضي عند البحث في قضيته التقييد الصارم بمبدأ العدالة وفقاً للأساس والاعتبارات القانونية القائمة. وبالتالي، فإن أساس الاعتبارات المادية غير متاح حتى الآن، وبالتالي فإن القاضي في المحكمة الدينية يستكشف القانون ويجده، عند الشريعة يسمي الاجتهاد، إذا كانت الواقعة لا نص على حكمها أصلاً ففيها مجال متسع للاجتهاد.<sup>٧٤</sup>

في تقرير لجنة القضاة الذين منحوا الاستعفاء عن الزواج، تطلب من المرأة التي كانت حامله الرجل الذي قام بتلقيحها. وذلك لأن قانون الزواج ومجموعة القانون الإسلامي لا يحظران الزواج من النساء الحوامل مع الرجال الذين يلحقونهم، ويستند القاضي في أحكامه على أحكام الفصل ٥٣ من مجموعة القانون الإسلامي.

في الشريعة الإسلامية، يُلزم جوهر لنساء الزانية بالزواج من رجال يزينهم، كما قال الله تعالى:

الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ

<sup>٧٤</sup> عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، (دار الرشيد، ٢٠٠٨)، ص ٢٠١.



مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧٥</sup>

والمراد من هذه الآية لا يحل للرجل أن يتزوج بزانية، ولا يحل للمرأة أن تتزوج بزنان أو لا ينكح الزان والزانية إلا بمثلهما.<sup>٧٦</sup> وغاية الإسلام من تحريم نكاح الزنى، لأن الإسلام لم يرد للمسلم أن يلقى بين أنياب الزانية، ولا للمسلمة أن تقع في يد الزانى. لأن تعاشر ذلك الجسم الملوث بشتى الجرائم، المملوء بمختلف العلل والأمراض.<sup>٧٧</sup>

فقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في نكاح من زنى بامرأة وحملت منه فقال المالكية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية، لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل،<sup>٧٨</sup> لقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا توطأ حامل حتى تضع.<sup>٧٩</sup> وذهب الشافعية والحنفية، إلى أنه يجوز نكاح الحامل من الزنى لأنه لا حرمة لماء السفاح بدليل أنه لا يثبت به النسب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: الولد للفراش وللعاهر الحجر.<sup>٨٠</sup>

وإذا تزوجها غير من زنى بها، فلا يحل له وطؤها حتى تضع، عند الحنفية كما في الدر المختار للحصكفي لحديث: لا توطأ حامل حتى تضع. ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن

<sup>٧٥</sup> سورة النور: ٣

<sup>٧٦</sup> تفسير الطبري، الجزء ١٩، ص ٩٦.

<sup>٧٧</sup> السيد سابق، فقه السنة، (القاهرة: الفتح للإعلام العربي)، الجزء الثاني، ص ٦٣.

<sup>٧٨</sup> وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، الطبعة

الرابعة، ج ٩، ص ١٤٩.

<sup>٧٩</sup> رواه أبو داود والحاكم وصححه، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي

داود، (دار الفكر)، كتاب: النكاح، باب في وطء السبايا، رقم حديث ٢١٥٩ ج ٦، ص ٣٧٦.

<sup>٨٠</sup> عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميطة الأهدال، الأنكحة الفاسدة، (الرياض: المكتبة الدولية،

الطبعة الأولى، ١٩٨٣)، ص ٢٥٥.

يسقي ماءه زرع غيره.<sup>٨١</sup> وأما الشافعية فذهبوا إلى جواز الوطء بالنكاح. أما عند أبي حنيفة والإمام الشافعي أن نكاح الزانية ولو حملت يحل ويصح من غير انقضاء عدتها، لأنه وطء لا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح كما لو لم تحمل.<sup>٨٢</sup>

في نظرية القضاة فيما يتعلق بفائدة الطفل الذي سيولد حتى يكون الوضع القانوني والنسب الواضح. في هذه المسألة، يستخدم القاضي مجموعة الشريعة الإسلامية كأساس لها، وهي الفصل ٩٩ الذي يقول على ما يلي: «الطفل الشرعي هو الطفل المولود في إطار زواج شرعي أو بسببه».<sup>٨٣</sup> لذلك عندما يولد طفل الزنا بعد الزواج، فهو طفل شرعي ويمكن أن يعزى إلى والده. المقصود بالأطفال خارج الزواج هو الطفل المولود خارج الزواج ولديه فقط علاقة مع والدته وعائلته.<sup>٨٤</sup>

اختلف العلماء المسلمين في نسب الطفل من زواج المرأة الحاملة وذلك فيما يلي:

١. وإذا تزوجها من زنى بها، فله وطؤها، ولكن الولد الأول لا يلحق بهذا الرجل على واحد من القولين، فلا علاقة بينه وبين الزاني البتة، فلا يتوارثان ولا ينسب إليه. كما أوضح ابن رشد في كتاب بداية المجتهد ذلك «لإجماع الأكثر على أن النسب لا يلحق بالزنا».<sup>٨٥</sup> وابن الزنا وابن

<sup>٨١</sup> رواه أبو داود والحاكم وصححه، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، سنن أبي داود، (دار الفكر)، كتاب: النكاح، باب في وطء السبايا، رقم حديث ٢١٦٠ ج. ٦، ص. ٣٧٧.  
<sup>٨٢</sup> موفق الدين و شمس الدين ابن قدامة، المغني والشرح الكبير...، ص. ٥١٥.

<sup>٨٣</sup> *Kompilasi hukum islam, ...* hlm. 20

<sup>٨٤</sup> نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، M.H، القاضي في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٢٠١٩.

<sup>٨٥</sup> محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفير، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (قاهرة: مكتبة ابن تيمية، ١٤١٥)، الطباعة الأولى، ج. ٣، ص. ٦٢٠.

الملاعنة لا توارث بينهما وبين أبويهما باجماع المسلمين لانتفاء النسب الشرعي. وإنما التوارث بينهما وبين أميهما.<sup>٨٦</sup>

٢. وقال الشافعي فإن جاءت بولد بعد مضي ست أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه.<sup>٨٧</sup>

فيما يتعلق بطلب الإعفاء من الزواج كما هو موضح في الوقائع والأسس القانونية لقرار المحكمة السابقة. فالعموم إن نظرية القاضي في إعطاء الاستعفاء من الزواج بسبب الحمل هو رفض الضرر الذي سيحدث إذا لم يتم منحه.

وهنا قاعدة متعلقة بهذه القاعدة يعبر عنها الأصوليون كثيرًا، وهي قاعدة: درء المفسد مقدّم على جلب المصالح، قالوا: لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أعظم من اعتنائه بالمأمورات، واستدلوا عليه بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » ففي النهي قال: اجتنبوه واتركوه كلية، وفي الأمر علّقه بالاستطاعة.<sup>٨٨</sup>

إذا نظرنا إلى الأساس القانوني للقاضي ورأينا حقيقة أن الحكم يمكن تبريره، لأن القاضي يرى فائدة كلا الطرفين، يتم منح الالتماس، أي منح تصريح الزواج حتى تصبح العلاقة القانونية مع سند الزواج ويريد الطرفين أن يكونا زواجهما قانونيًا وفقًا للدين والدولة، ولتجنب الأشياء غير المرغوب فيها أو الأشياء التي يحظرها الدين.

<sup>٨٦</sup> فقه السنة الجزء الثالث ص. ٦٥٧

<sup>٨٧</sup> وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٥)، الطبعة الرابعة، ج. ٩، ص. ١٤٩.

<sup>٨٨</sup> محمد بن صالح العثيمين، جلسات رمضان، الجزء الأول، ص. ١٠٦.

إن إعفاء الزوج من الحمل هو معضلة للقضاة، حيث أن الأحزاب لا تبلغ من العمر ما يكفي للزواج وتربية الأسرة ولكن من ناحية أخرى لمنع الأعمال غير المرغوب فيها والتي يحظرها الإسلام، القاضي الموافقة على طلب الزواج.

في إيجاد القانون والتطبيق على حقيقة أن مقدم الطلب يريد الزواج لطفله دون السن، يستند القاضي إلى أحكام الفقرة (٢) من الفصل ٧ من القانون الرقم ١ العام ١٩٧٤ بشأن الزواج. الفصل ٧، الفقرة (٢):  
في حالة أن الانحراف الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة يمكن أن يطلب الإعفاء إلى المحكمة أو المسؤولين الآخرين يطلبهم كل من الأبوين من الذكور والإناث.

القران بشكل ملموس لا يحدد الحد الأدنى للسن لمن يتزوج. ومع ذلك، إذا تم استخدام المصادر والقواعد والمبادئ كمعايير لتحديد الحد العمري المقصود، فسيتم العثور على أساس قوي.<sup>٨٩</sup> وقال الله سبحانه وتعالى في سورة النساء الآية ٩:

وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا سِدِّدًا

الغرض من الفقرة السابقة هو عام، لا يشير مباشرة إلى أن زواج الأزواج الشباب سوف ينتج ذرية يتعلق رفايتهم. ومع ذلك، استنادا إلى الحقائق في حالات الطلاق في إندونيسيا التي قام بها الأزواج الشباب، والمزيد من الأشياء التي لا تتماشى مع رؤية ومهمة الغرض من الزواج، وهي خلق

<sup>89</sup> Zainuddin Ali, *Hukum Perdata Islam*,...hlm, 14

السلام في الأسرة على أساس الحب والمودة. سيكون من الصعب إدراك الغرض من الزواج إذا لم يتحقق نضج روح وجسم العروس والعريس في الزواج. كما بين الحديث حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ عَلْقَمَةَ قَالَ بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ « مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » والباءة هي مؤن النكاح، فأراد الشارع أن يبين هذا الأصل، وهو أن الزواج ليس مجرد عقد أو قضاء شهوة في حِلِّهَا، وإنما هو مسئولية وتكليف ومحط قوامة الرجال على النساء.<sup>٩٠</sup>

فهذا الحديث خطاب لعموم الشباب وعموم الراغبين في النكاح، لبيان أن النكاح لا بد له من مؤنة وكفاية حتى يستطيع الزوج القيام بما يجب عليه من النفقة والكسوة والسكنى.

وبالتالي، يمكن أن ينظر إلى أن النظر في قضاة المحكمة الدينية في قرار الزواج من الزواج بسبب الحمل يعتمد على النظر في مصلحة العرائس المحتملين وفقا للشريعة الإسلامية. على الرغم من وجود اختلاف الرأي في عدة المسألة، كما حال الأطفال بسبب الزنا. تميل الباحثة أكثر إلى رأي العلماء الذين يقولون أن الأطفال بسبب الزنا لديهم نصاب فقط من أمهاتهم وعائلاتهم.

<sup>٩٠</sup> صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (القاهرة: ١٢٨٦)، باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، رقم حديث ١٩٠٥، ج. ٧، ص. ١٨٩٠.



## الباب الرابع

### الخاتمة

في نهاية هذا البحث أردتُ الباحثة عرضَ النتائج التي حصلَ عليها بعدَ البحثِ عن إصدار ترخيص الزواج بسبب الحمل خارج نطاق الزواج من المحكمة الدينية ماغيتان (دراسة تحليلية عند الشريعة الإسلامية) وبعدَ عرضِ النتائج تكتبُ الباحثة الاستنتاجَ والتوصيةَ والاختتامَ.

#### أ. الاستنتاج

بعد الدراسة السابقة لهذا البحث، حصلت الباحثة على نتائج، منها:

١. في رأي الباحثة أن اعتبارات القاضي في توفير الزواج بسبب الحمل على النحو التالي:

(أ) لأنها كانت حاملة، كانت هذه المسألة ملحة للغاية وكان عليها أن تتزوج لإغلاق عار العائلة.

(ب) إن رفض الضرر بدلاً من سحب المخصصات، لأنه إذا لم يتم إعطاؤه تعويضاً للزواج، فسيظل ذلك عملاً غير قانوني.

(ت) من أجل مصلحة الأطفال، لأنه إذا لم يكن هناك صرف، فسيتم تأجيل مصير الطفل والوضع القانوني غير واضح.

(ث) النضج وقدرة العريس المحتملين.

٢. نظرية حكم الإسلام في اعتبارات القاضي في توفير الزواج بسبب الحمل على النحو التالي:

(أ) فقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في نكاح من زنى بامرأة وحملت منه

فقال المالكية والحنابلة وأبو يوسف من الحنفية، لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل، وذهب الشافعية والحنفية، إلى أنه يجوز نكاح الحامل من الزنى لأنه لا حرمة لماء السفاح بدليل أنه لا يثبت به النسب. يحل بالاتفاق للزاني أن يتزوج بالزانية التي زانى بها.

(ب) فيما يتعلق بطلب الإعفاء من الزواج كما هو موضح في الوقائع والأسس القانونية لقرار المحكمة أعلاه. بشكل عام، فإن نظر القاضي في منح طلب الإعفاء من الزواج بسبب الحمل هو رفض الضرر الذي سيحدث إذا لم يتم منحه. يصح الإثبات لأجل مصلحة كلا الطرفين. وهذا مناسب بالقاعدة درء المفاسد مقدم من جلب المصالح.

(ت) من أجل مصلحة الأطفال في وضوح نسبه، فقد اختلف الفقهاء فيه. وبعض قوم قالوا إذا تزوجها من زنى بها، فله وطؤها، ولكن الولد الأول لا يلحق بهذا الرجل على واحد من القولين، فلا علاقة بينه وبين الزاني البتة، فلا يتوارثان ولا ينسب إليه. وقال الشافعي فإن جاءت بولد بعد مضي ست أشهر من وقت العقد عليها، ثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت العقد لا يثبت نسبه منه. وأما القاضي في مكمة الدينية ماغيتان يستخدم القاضي مجموعة الشريعة الإسلامية كأساس لها، وهي المادة ٩٩ التي تنص على ما يلي: «الطفل الشرعي هو الطفل المولود في إطار زواج شرعي أو بسببه».



ث) في النضج وقدرة العريس المحتملين. أن النكاح لا بد له من مؤنة وكفاية حتى يستطيع الزوج القيام بما يجب عليه من النفقة والكسوة والسكنى.

## ب. اقتراحات

بعد الاطلاع على البحث المتقدم تقدمت الباحثة بعض الاقتراحات وترجو أن تكون هي موضع الاهتمام به:

١. ينبغي على القاضي المحكمة الدينية إيلاء الفهم أو التواصل مع المجتمع ماغيتان في مشكلة ترخيص النكاح بسبب الحامل من الزنا لأن ترخيص النكاح مشكلة الداخلية، فيلزم محاولة التوفيق بينهما محاولة تامة، ويلزم باستكشاف هذه المشكلة بالعدالة.

٢. يجب تحسين دور الوالدين في ارتباط الطفل، من أجل منع الأطفال من الاختلاس بين المراهقين الذين يتسببون في الحمل خارج إطار الزواج.

٣. الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية في هذه الحالة، هناك حاجة إلى دور المجتمع المحيط في التقليل من الاختلاط بين المراهقين.

اعترفت الباحثة أنها لم تبلغ إلى غاية الكمال والمستوى العلمي عند أهل العلم والنظر، وإنما هذا مجرد بحثٍ بسيطٍ تكثر فيه النقائص، فترجو الباحثة من القراءة الإصلاح المكمل إلى ما هو أحسن وأكمل مما وصلت إليها الباحثة الآن.

الحمد لله، قد تمت الباحثة هذا البحث العلمي القصير بمدد الله تعالى وتوفيقه. واعترفت الباحثة أنها لم تبلغ إلى غاية الكمال والمستوى العلمي عند أهل العلم والنظر. وترجو الباحثة أن يكون هذا البحث نافعاً وزيادةً لعلوم

المجتمع عن الإسلام. تتمنى الباحثة بالتعديلات والتصويبات والإصلاحات من جميع الوجوه للحصول إلى ما هو أحسن. ندعو الله عسى أن يكون هذا العملُ نافعًا مفيدًا للباحثة وللقرّاء وللمسلمين جميعًا. والله وليُّ التوفيق والهداية والرضى والعناية، آمين يارب العالمين.

## مصادر البحث

### باللغة العربية

الأزدي، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني. سنن أبي داود. دار الفكر. الأهدال، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شملة. ١٩٨٣. الأنكحة الفاسدة. الطباعة الأولى. الرياض: المكتبة الدولية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. ١٢٨٦. صحيح البخاري. القاهرة.

الحفير، محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. ١٤١٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد. الطباعة الأولى. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

خلاف، عبد الوهاب. ٢٠٠٨. علم أصول الفقه. دار الرشيد.

الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي. ١٩٩٩. تفسير ابن كثير. دار طيبة للنشر والتوزيع.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. ١٩٨٥. الفقه الإسلامي وأدلته. الطبعة الرابعة. دمشق: دار الفكر.

سابق، السيد. ١٩٩٠. فقه السنة. القاهرة: الفتح للإعلام العربي.

الشافعي، الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس. ١٩٦١. الأم. الطبعة الأولى. دار الكتاب العلمية.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي. ٢٠٠٠. جامع البيان في تأويل القرآن. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة.

قدامة، موفق الدين و شمس الدين ابن. ٢٠١١. المغني والشرح الكبير. بيروت:

دار الفكر.

القرطبي، ابن رشد الحفيد. ١٩٩٥. *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. بيروت -

لبنان: دار الفكر.

مغنية، محمد جواد. ٢٠٠٨. *الفقه على المذاهب الخمسة*. الطباعة العاشرة

بيروت: دار التيار الجديد.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري. *صحيح مسلم*.

بيروت: دار إحياء التراث العربي.

### باللغة الإندونيسية

Aladin. *Pernikahan Hamil diluar Nikah Dalam Perspektif Kompilasi Hukum Islam (KHI) dan Fikih Islam*. Masalah-Masalah Hukum. Vol. 46, No. 3, Juli 2017.

Ali, Zainuddin. 2014. *Hukum Perdata Islam Indonesia*. Jakarta; Sinar Grafika.

Amin, Ma'ruf, DKK. 2011. *Himpunan Fatwa Majelis Ulama Indonesia*. Jakarta: Erlangga.

Basri, Hasan. 1999. *Keluarga Sakinah: Tinjauan Psikologi dan Agama*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar.

Basyir, Ahmad Azhar. 2014. *Hukum Perkainan Islam*. Cet. Ke-13. Yogyakarta: UII Press.

Fatmawati, Nita. Dkk. *Dispensasi Perkawinan Di Bawah Umur Akibat Hamil Di Luar Nikah (Studi Di Pengadilan Agama Demak)*. Diponegoro Law Review. No. 2, Vol. 5, 2016.

Ghozali, Abdul Rahman. 2008. *Fiqh Munakahat*. Jakarta: Perdana Media Group Kencana.

Hasanah, Rizkiyah. *penetapan Dispensasi Kawin Akibat Hamil Pra-Nikah*

- Ditinjau Dari Aspek Maqashid Syari'ah*. Jurnal Aktualita. Vol. 1, No. 1, 2018.
- Inayah, Nurul. *Penetapan Dispensasi Nikah Akibat Hamil Di Luar Nikah Di Pengadilan Agama Yogyakarta Tahun 2010-2015 (Analisis Hukum Acara Peradilan)*. Jurnal Al-Ahwal. No. 2, Vol. 10, 2017.
- Irfan, Nurul. 2012. *Nasab dan Status Anak dalam Hukum Islam*. Jakarta: Amzah. Cet. Ke-1.
- Kusnoto. *Dilema Dispensasi Kawin Pada Kawin Hamil (Sebuah Tinjauan Dari Dampak Sosial Putusan/Penetapan)*. Diskursus ini berawal dari diskusi kelas pada Diklat PPC Terpadu angkatan II MA-RI dalam materi Dampak Sosial Putusan, Pemateri Drs. H. Amran Suadi, S.H., M.H, di kampus Badan Litbang Diklat Hukum dan Teknis Pengadilan MA-RI, tanggal 28 Juni 2013.
- Mahardika, Muhammad Panji. 2018. *Analisis Yuridis Terhadap Kemaslahatan Dalam Pertimbangan Hukum Penetapan Ijin Dispensasi Nikah Di Pengadilan Agama Kabupaten Malang*, Skripsi. Surabaya : Fakultas Syariah dan Hukum UIN Sunan Ampel.
- Media, Fokus. 2007. *Kompilasi Hukum Islam*. Cet. Ke-2. Bandung: Tim Redaksi Fokus Media.
- Mertokusumo, Sudikno. 2010. *Hukum Acara Perdata Indonesia*. Yogyakarta: Universitas Atma Jaya Yogyakarta.
- Millah, Saiful. *Pernikahan Wanita yang Hamil di Luar Nikah dan Akibat Hukumnya: Telaah atas Dualisme Fikih dan Kompilasi Hukum Islam*. Misykat. Jurnal Vol. 02, No. 02, 2017
- Munadhiroh. *Kajian Hukum Terhadap Permohonan Dispensasi Kawin Pada Perempuan Di Bawah Umur di Pengadilan Agama Semarang (Studi Kesehatan Reproduksi)*, Jurnal Idea Hukum, vol. 2, No. 1, 2016.
- Nuruddin, Amiur dan Azhari Akmal Tarigan. 2006. *Hukum Perdata Islam di Indonesia: Studi Kritis Perkembangan Hukum Islam dari Fikih, UU No 1/1974 sampai KHI*, Cet. III. Jakarta: Kencana.
- Prabowo, Bagya Agung. *Pertimbangan Hakim dalam Penetapan Dispensasi*

- Perkawinan Dini Akibat Hamil di Luar Nikah pada Pengadilan Agama Bantul*, Jurnal Hukum IUS QUIA IUSTUM, No. 2, Vol. 20. 2013.
- Prajogo, Soesilo. 2007. *Kamus Hukum Internasional dan Indonesia*. Wacana Intelektual Press.
- Proboastiningrum, Fitriana Diah. 2016. *Studi Kasus Penyesuaian Diri Dan Sosial Remaja Hamil Di Luar Nikah*. Skripsi. Yogyakarta: Fakultas Ilmu Pendidikan Universitas Negeri Yogyakarta.
- Ramadhita, *Diskresi Hakim: Pola Penyelesaian Kasus Dispensasi Perkawinan*. De Jure Jurnal Syariah dan Hukum, Vol. 6, No. 1, 2014.
- Rasyid, Roihan A. 1991. *Hukum Acara Peradilan Agama*. Jakarta: PT. Raja Grafindo Persada.
- Redaksi Sinar Grafika. 2006. *Undang-Undang Pokok perkawinan*. Jakarta; Redaksi Sinar Grafika.
- Redaksi Sinar Grafika. 2012. *Amandemen Undang-undang Peradilan Agama (UU RI No. 50 Th. 2009)*. Cet. 2. Jakarta: Sinar Grafika.
- Saebani, Beni Ahmad. 2010. *Fikih Munakahat*. Bandung: Pustaka Setia. Jilid 2. Cet. Ke-6.
- Syarifuddin, Amir. 2012. *Hukum Kewarisan Islam*. Cet. Ke-4. Jakarta: Kencana.
- Thalib, Muhammad. 2008. *Karakteristik Pernikahan Islami*. Yogyakarta: Pro-U Media.
- Umar, Husein. 2013. *Metode Penelitian Untuk Skripsi dan Tesis Bisnis*. Edisi ke- II. Jakarta: Rajawali Pers.
- Wahyudi, Abdullah Tri. 2004. *Peradilan Agama di Indonesia*. Yogyakarta: Pustaka Pelajar Offset.
- Wasman dan Wardah Nuroniyah. 2011. *Hukum Perkawinan Islam Di Indonesia: Perbandingan Fiqih dan Hukum Positif*. Cirebon: Teras.
- wibisana, *Perkawinan Wanita Hamil Diluar Nikah Serta Akibat Hukumnya Perspektif Fikih Dan Hukum Positif*. Jurnal Pendidikan Agama Islam-Ta'lim. Vol. 15, No. 1, 2017.

Zulkifli dan Jimmy P. 2012. *Kamus Hukum: Dictionary of Law*. Cet. I. Surabaya: Grahamedia Press.

### بالإنترنت

<http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/profil-pengadilan/sejarah>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

<http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/visi-dan-misi>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

<http://www.pa-magetan.go.id/tentang-kami/tugas-pokok-dan-fungsi>, diakses pada tanggal 20 maret 2019.

<https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/>, diakses 27 januari 2019.

<https://creasoft.wordpress.com/2008/04/19/kehamilan/>, diakses 27 januari 2019.

<https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html>, diakses 27 januari 2019.

<https://www.kopi-ireng.com/2015/01/definisi-dan-pengertian-kehamilan.html>, diakses 27 januari 2019.

### بالمقابلة

نتيجة المقابلة مع الحاج باشرون، M.H، القاضى في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٩ مارس ٢٠١٩.

نتيجة المقابلة مع أحمد أسروري ، القاضى في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٩ مارس ٢٠١٩.

نتيجة المقابلة مع نور الحديفة، S. Ag., M.Hum، القاضى في محكمة الدنية ماغيتان، ٢٢ مارس ٢٠١٩.





## ملحق

## TRANSKIP WAWANCARA

Hasil wawancara bersama Bapak Drs. H. Basyirun, M.H selaku Hakim di Pengadilan Agama Magetan:

1. Tanya: apakah yang dimaksud dengan dispensasi perkawinan ?

Jawab: permohonan keringanan supaya bisa dinikahkan untuk laki-laki yang belum berumur 19 tahun atau perempuan yang belum berumur 16 tahun, bisa salah satu saja, bisa juga dua-duanya. Ini berdasarkan pada undang-undang perkawinan dan undang-undang tentang peradilan agama nomor 7 tahun 1989 pada pasal 49.

2. Tanya: mengapa dispensasi nikah akibat hamil semakin marak terjadi?

Jawab: Adanya pergaulan yang semakin bebas sekarang ini dan perkembangan zaman yang semakin modern sehingga banyak remaja tidak bisa menyaring mana yang baik dan yang buruk. Hal ini juga dapat terjadi akibat kurangnya pengetahuan mengenai agama. Tidak heran jika banyak remaja yang melakukan hubungan layaknya suami istri sebelum melakukan akad nikah.

3. Tanya: bagaimana pendapat anda tentang adanya dispensasi perkawinan ini?

Jawab: saya setuju dengan ini.

4. Tanya: bagaimana tingkat permohonan dispensasi perkawinan dibawah umur akibat hamil di kabupaten magetan?

Jawab: untuk tingkat kabupaten perkara dispensasi nikah akibat hamil termasuk menduduki peringkat tinggi.

5. Faktor-faktor apa saja yang melatarbelakangi diajukannya permohonan dispensasi nikah akibat hamil?

Jawab: karena sudah terlanjur hamil dan tidak ingin menjadi aib bagi keluarga, sehingga satu-satunya cara yang dapat ditempuh adalah mengajukan permohonan dispensasi nikah. Hamil diluar nikah sendiri

disebabkan karena kurangnya pemahaman tentang agama dan juga kurangnya pengawasan dari orang tua.

6. Tanya: berdasarkan apakah pertimbangan hakim dalam memutuskan permohonan dispensasi nikah akibat hamil?

Jawab: dasar hukumnya adalah Pasal 7 ayat 2 UUP dan pasal 53 ayat 1 Kompilasi hukum islam. Sedangkan pertimbangannya adalah alasan dari si pemohon, tentu saja ini menjadi pertimbangan hakim mbak, karena yang ditangani adalah perkara dispensasi kawin. Pertimbangan kemaslahatan yang dimaksudnya apabila tidak segera dilangsungkan pernikahan terhadap calon mempelai akan dikhawatirkan terjadi perbuatan-perbuatan yang melanggar norma agama dan peraturan yang berlaku. Pemberian dispensasi perkawinan terhadap pasangan mempelai yang dibawah umur dapat menghindarkan pasangan mempelai dari hal-hal yang tidak diinginkan dengan kata lain, dispensasi terhadap perkawinan dibawah umur dapat memberikan kemaslahatan (manfaat) yang besar dan lebih baik daripada tidak diberikan dispensasi. Karena jika tidak diberikan dispensasi nikah maka akan ditakutkan terus-terusan melakukan dosa, karena hubungan mereka belum sah. Hal ini juga menjadi pertimbangan sebagaimana dalam kaidah usul fiqh dar u mafasid muqoddam ala jalbi masholih, yang apabila tidak dikabulkan maka mereka akan terus-menerus melakukan perbuatan haram.

Kekhawatiran orang tua terhadap hubungan anaknya dengan pasangannya yang menjalin hubungan terlalu jauh yang dapat memicu terjadinya dosa, serta dapat menimbulkan desas-desus dari masyarakat sekitar sehingga menjadi aib bagi keluarga dan anak telah hamil terlebih dahulu merupakan hal yang sangat mendesak atau keadaan darurat yang membuat kedua calon mempelai harus segera dinikahkan. Dalam kasus ini, hakim tidak kuasa menolak untuk memberikan dispensasi kawin karena mempunyai dampak yang cukup serius ke depan, apalagi dari pihak wanita dan keluarganya, karena dari pihak wanitalah yang paling banyak menanggung akibatnya. Hal ini juga berpengaruh terhadap status anak

yang ada dalam kandungan, jika tidak diberi dispensasi untuk menikah maka nasib anak yang dilahirkan akan terlunta-lunta dan tidak jelas status hukumnya.

Kedewasaan fisik serta mental juga menjadi pertimbangan para hakim dalam mengabulkan permohonan dispensasi nikah akibat hamil. Bahkan semisal masih kurang dewasa sedikit maka kami akan menasihati orang tuanya untuk mengarahkan calon mempelai. Kemampuan calon mempelai untuk bertanggung jawab akan rumah tangganya.

7. Tanya: apakah sumber hukum tertulis yang menjadi dasar pertimbangan?

Jawab: Pasal 7 ayat (2) UU No.1 tahun 1974; kaidah fiqhiyah Islam: menolak segala yang merusak lebih diutamakan dari pada menarik segala yang bermaslahat. Hakim tidak menggunakan UU Perlindungan anak. UU Perlindungan anak hanya akan digunakan apabila orang tua tidak setuju dan mengajukan pencegahan perkawinan. belum pernah ada permohonan orang tua untuk mencegah perkawinan usia anak.

8. Tanya: dari banyak permohonan yang diajukan adakah yang ditolak?

Jawab: seingat saya tidak ada yang tidak dikabulkan. Karena disini kita bertaruh apa manfaat dan mudharatnya jika ditolak atau dikabulkan.

9. Tanya: mengapa hakim cenderung mengabulkan permohonan dispensasi?

Jawab: karena kita monalnak kemudharatan yang akan terjadi apabila ditolak, jika kita tolak alangkah menderitanya dan akan ada banyak hal yang tidak baik, bisa saja mereka terus-menerus berbuat maksiat karena belum disahkan dan tidak diberikan jalan keluar. Kalau dia terus menerus berbuat haram maka lingkungan disekitarnya dan juga hakimnya juga berdosa karena kami tau hukumnya. Kita mencari yang paling baik dan terbenar. Karena dalam hukum islam sendiri tidak diatur namun tetap ada lah ukuran dewasa dalam islam. Juga yang kami pikirkan juga bagaimana status hukum anak yang akan dilahirkan. Disini kami juga memikirkan perlindungan hukum terhadap seluruh rakyat. Disini kami bukan memudahkan namun memang ada pertimbangan-pertimbangan yang dipertimbangkan.